

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفى والنقد

محمد عبد العزيز حسن^(*)

المقدمة :

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلها وصحبه ومن تبع هداه، وبعد.
ففي الأونة الأخيرة ظهر إلى النور عدد من التشريعات الهامة وعلى رأسها قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ المسمى بقانون «البنك المركزي والجهاز المصرفى والنقد».

وترجع أهمية هذا القانون إلى أن الجهاز المركزي يعد أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد المصرى، وقد حرص المشرع أن يأتى هذا القانون بعد دراسات متعمقة فى إطار دوائر التفكير المتعددة ، وقد استغرق هذا القانون فى إعداده ما يقرب من ست سنوات ، ولذا فقد جاء هذا القانون إرساء لواحدة من أعظم اللبنات الأساسية فى البنية التشريعية المعاكبة لسياسات الإصلاح资料 المالي والاقتصادي فى مصر لتهيئة مناخ أفضل لجذب الاستثمارات ولدفع عجلة التنمية الاقتصادية بمعدلات عالية نسبياً .

ولأول مرة فى تاريخ التشريع المصرى يحتوى قانون واحد على كل ما يختص بالشئون المصرفية الخاصة بالاقتصاد المصرى بعد أن كانت تنظمها من قبل خمسة قوانين وهى:

١. قانون البنوك والائتمان الصادر بالقرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .
٢. قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزي والجهاز المركزي .
٣. قانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ فى شأن سرية الحسابات بالبنوك .
٤. قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل الأجنبى .

(*) المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية مركز الاقتصاد الإسلامى.
ومصرف غير مسئول عن التفسيرات أو الآراء الواردة بهذه السلسلة.

٥. قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ بتنظيم مساهمة القطاع الخاص في رؤوس أموال بنوك القطاع العام .

ويعد توجه الحكومة إلى تجميع نصوص القوانين الاقتصادية الهامة المنشورة في صعيد واحد وجعلها ضمائماً متساندة توجهاً محموداً ينادي به دائماً المشتغلون بالقانون فهو من جانب يضع لبنة أساسية لقانون اقتصادي موحد طالماً تاقت إليه الأنظار وييسر من جانب آخر استيعاب أحکامه وضبط تطبيقاته.

كما يعد هذا القانون الموحد النواة لإصدار قانون يجمع الخدمات المالية (البنوك ، والبورصة ، سوق المال ، التأمين) في تشرع واحد مما يحد من التعديلات الكثيرة في القوانين الخاصة بكل جهة على حده والقضاء على التشابه في المواد القانونية .

ولما كان من صميم عمل مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلاميتناول الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد، فإننا نتقدم إليه بهذا البحث.

«قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد»

وسيتم إن شاء الله عرض هذا البحث من خلال المخاور الآتية :

المخور الأول : نبذة حول التطور التاريخي لقانون البنك المركزي .

المخور الثاني : نظرة عامة على قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد .

المخور الثالث : الأشياء المستحدثة في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد .

المخور الرابع : التعليق على بعض مواد قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد .

نسأل الله العلي القدير أن يبارك هذا الجهد المتواضع ، وأن ينفعنا بما علمتنا، ويعلمنا ما ينفعنا ، والله من وراء القصد ، وهو سبحانه المادي إلى سواء السبيل .

المحور الأول: نبذة حول التطور التاريخي لقانون البنك المركزي

- ١/١ البنك الأهلي المصري = البنك المركزي المصري .
- ٢/١ أهم ما يميز القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .
- ٣/١ تأميم البنك الأهلي المصري في عام ١٩٦٠ .
- ٤/١ البنك المركزي المصري ودوره في سياسة الانفتاح الاقتصادي .
- ٥/١ البنك المركزي ودوره في برنامج الإصلاح الاقتصادي .

١- نبذة حول التطور التاريخي لقانون البنك المركزي

مررت التشريعات المصرفية بعدة تطورات استهدفت مسيرة التطورات الاقتصادية خلال المراحل المختلفة التي شهدتها الاقتصاد القومي .

وقد تم تعديل قانون البنك عدة مرات لمواكبة مراحل التأميم والانفتاح ثم التحرر الاقتصادي لتمكين الجهاز المركزي من القيام بدوره في تلبية احتياجات كل مرحلة ، وأدى في نهاية المطاف إلى إحداث تعديل له عوجب القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ تحت مسمى «قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد».

نشأة البنك المركزي :

تم إنشاء البنك الأهلي المصري كبنك تجاري يزاول العمليات المصرفية العادية برأس المال قدره ٥٠٠٠٠ ألف جنيه أسترليني وقد أضفت الحكومة صفة بنك مركزي محدود على البنك الأهلي عندما منحته امتياز إصدار النقد في البلاد لمدة خمسين عاماً وقد بدأ البنك الأهلي إصدار النقد لأول مرة في تاريخ مصر في ٣ أبريل سنة ١٨٩٩ ، كما عمل كبنك للحكومة حيث احتفظت الحكومة والهيئات العامة بحساباتها لديه.

١/١ البنك الأهلي المصري=البنك المركزي المصري (١٩٥١ : ١٩٦٠)

ظهرت أول محاولة فعلية لتنظيم أعمال الجهاز المصرفي بصدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بشأن إنشاء بنك مركزي للدولة .

ويعد أول تشريع ينص صراحة على قيام مثل هذه المؤسسة في مصر ، وإن كان في واقع الأمر لم ينشئ مؤسسة جديدة بهذه الصفة ، بل أضفى على مؤسسة قائمة بالفعل وهي «البنك الأهلي المصري» وكان أهم ما يميز هذا القانون منح البنك الأهلي المصري سلطة البنك المركزي وتم وضع الأسس القانونية لأداء البنك الأهلي لهذا الدور ، ونظمت العلاقة بينه وبين الحكومة بما يكفل حسن قيامه بدوره في إطار السياسة العامة كما تم تنصيص إدارته بتعيين أول محافظ مصرى للبنك في ١٢ مايو ١٩٥١ .

وببدأ البنك الأهلي في مزاولة أعماله كبنك مركزي في الحدود التي رسمها ذلك القانون ، ثم صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الذي اشترط أن تتخذ جميع البنوك شكل الشركات المساهمة المصرية وأن تكون ملكية أسهمها وعضوية مجالس إداراتها مقصورة على المصريين.

وحدثت تطورات اقتصادية واجتماعية شهدتها فترة الخمسينيات أوجبت تعديل قانون البنك المركزي بما يكفل العمل على منحة المزيد من السلطات لتنظيم أعمال البنوك بصفة عامة وتنظيم عمليات منح الائتمان بصفة خاصة ، لذا صدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ لمعالجة الشغارات القائمة في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١

٢/١ أهم ما يميز القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الآتي:

مادة١: يكون البنك الأهلي المصري البنك المركزي للدولة ، ويقوم بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطط العامة للدولة ، و بما يساعد على دعم الاقتصاد القومي واستقرار النقد المصري .

مادة٣: يكون تعيين المحافظ ونائبه بقرار من رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد .

مادة ١٣ : يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة ولا يتقاضى أى أجر عن الخدمات التي يؤديها لها .

مادة ١٥ : يجوز للبنك أن يقدم قروضاً للحكومة لتعطية ما قد يكون في الميزانية العامة من عجز موسمى بشرط الا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠٪ من متوسط ايرادات الميزانية العامة في خلال السنوات الثلاث السابقة وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتتجديد لثلاثة أشهر أخرى وهكذا على أن تؤدى خلال اثنى عشر شهراً على الأكثرب من تاريخ تقديمها .

مادة ٢١ : (ب) أن يكون رأس المال المدفوع (لإنشاء أى بنك) لا يقل عن خمسين ألف جنيه مصرى .

مادة ٢٤ : (مكرر) : يجب اخطار محافظ البنك المركزي المصرى بقرارات الجمعيات التأسيسية أو العامة للبنك أو مجالس إداراتها التي تصدر بتعيين أعضاء مجلس الادارة وذلك خلال الخمسة عشر يوماً التالية لصدورها ، ولا يكون تعيين هؤلاء الأعضاء نهائياً إلا بعد انقضاء ثلاثة أيام من تاريخ استلام هذا الاخطار دون إبلاغ البنك باعتراض وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على هذا التعيين بناء على توصية محافظ البنك المركزي المصرى ، وفي حالة الاعتراض يعتبر قرار تعيين العضو المعترض عليه كأن لم يكن .

مادة ٣٧ : (مكرر) : يحظر على أى بنك منح العميل الواحد تسهيلات ائتمانية من أى نوع تجاوز فى مجموعها ٢٥٪ (خمسة وعشرون فى المائة) من رأس المال المدفوع للبنك واحتياطياته، ويستثنى من هذا الحظر التسهيلات الائتمانية المنوحة إلى الجهات الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام .

٣/١ تأمين البنك الأهلي المصري في عام ١٩٦٠ م:

في فبراير من عام ١٩٦٠ ، تهيات الظروف لتأمين البنك الأهلي ، حيث صدر القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٠ ، والذي أصبح بموجبه البنك الأهلي المصري مؤسسة عامة تملكها الدولة ، على أن يظل مثابة البنك المركزي للدولة .

وقد رُؤى بعد تأمين هذا البنك فصل اختصاصات البنك المركزي عن الأعمال المصرفية العادية ، فصدر القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري ، والذي نصت المادة الأولى منه على إنشاء مؤسسة عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية تسمى «البنك المركزي المصري» تقوم مباشرة سلطات و اختصاصات البنك المركزي المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، واباح القانون المذكور في نفس الوقت للبنك الأهلي المصري مزاولة جميع العمليات المصرفية العادية كبنك تجاري مسجل لدى البنك المركزي ، ونصت المادة الثانية على أن تؤول إلى البنك المركزي أصول و خصوم البنك الأهلي المصري المتعلقة بإدارة وظائف البنك المركزي ، وبدأ البنك المركزي المصري في مزاولة نشاطه الفعلى من أول يناير عام ١٩٦١.

٤/١ البنك المركزي المصري ودوره في سياسة الانفتاح الاقتصادي:

بعد تبني مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، وصدور القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ والذي أجاز إنشاء بنوك للاستثمار والأعمال ، صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المركزي والذي أرسى القواعد الجديدة لإنشاء وتنظيم البنوك في ظل سياسة الانفتاح ، واستهدف إعطاء السلطة كاملة للبنك المركزي في مجال تنظيم السياسة النقدية والائتمانية وفقاً للخطط المقررة ، ووسع من مجال رقابتها لتشمل بالإضافة إلى البنوك المملوكة للدولة ، البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية .

أهم ما يميز القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الآتي:

مادة ١: البنك المركزي المصري شخصية اعتبارية عامة مستقلة تقوم بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة .

مادة ٤: تعتبر أموال البنك أموالاً خاصة .

مادة ٦: تعيين المحافظ ونائبه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ويكون تعيينهما لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

ولا يجوز عزل المحافظ خلال مدة تعيينه الأصلية أو المحددة .

مادة ٧: مجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة بتصریف شئونه والهيمنة على تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية .

مادة ٢٢: ينحول مجلس إدارة البنك المركزي برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية اختصاصات الجمعية العامة بالنسبة لبنوك القطاع العام .

وفي عام ١٩٨٤ صدر القانون رقم (٥٠) بتعديل قانون البنوك والائتمان لسنة ١٩٥٧ ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ، وقد انصب التعديل على استبدال نصوص بنصوص أخرى أو إضافة فقرات جديدة أو حذف بعض الفقرات الأخرى وذلك لإحكام الرقابة على الجهاز المصرفي .

وكان أهم التعديلات التي تضمنها ذلك القانون النص على أنه يجوز شطب تسجيل البنك في حالة إذا ثبت أنه يخالف قرارات مجلس إدارة البنك المركزي المصري تنفيذاً لأحكام ذلك القانون أو إذا اتبع سياسة من شأنها الإضرار بمصالح المودعين أو المساهمين .

٥ البنك المركزي ودوره في برنامج الإصلاح الاقتصادي

وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في عام ١٩٩١ تحت إشراف صندوق النقد الدولي ، شهد القطاع المصرفي تغيرات واسعة النطاق فيما يخص القوانين واللوائح المنظمة للبنوك المصرية بهدف خلق قدرة تنافسية لها .

وقد لعب البنك المركزي المصري دوراً أساسياً لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي ، ولهذا ظهرت الحاجة إلى ضرورة تعديل قانون البنك والائتمان لمواجهة تلك التغيرات ولتدعم الدور الرقابي للبنك المركزي المصري بما يبعث الثقة والأمان في هذا الجهاز الحيوى وهذا كان صدور القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ .

• أهم ما يميز القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ الآتي:

مادة ١٩: حافظ البنك المركزي المصري التصريح للبنوك الأجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها في جمهورية مصر العربية بشرط معينة .

مادة ٢١: لا يقل رأس المال المرخص به عن مائة مليون جنيه مصرى ورأس المال المدفوع عن خمسين مليون جنيه مصرى وذلك لنقوية مراكزها المالية من جهة ولتناسب مع معدلات الملاعة المطلوبة من جهة أخرى .

مادة ٢١: (مكرر) يجوز لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد أخذ رأى مجلس إدارة البنك المركزي المصري ، أن يصرح للبنوك وفروع البنوك الأجنبية القائمة وقت العمل بهذا القانون والتي يقتصر تعاملها على العمارات الحمراء أن تتعامل بالعملة المحلية ، على أن تتخذ تلك الفروع شكل شركة مساهمة مصرية .

مادة ٢٤: (مكرر) يجب إخطار محافظ البنك المركزي المصري بالقرارات التي تصدر بتعيين أعضاء مجالس الإدارة والمديرين العاملين بالبنوك والمديرين المسؤولين عن الائتمان أو الاستثمار أو العمليات الخارجية بما فيها

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد
الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

المبادرات وجمع البيانات المتعلقة بهم ، وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور القرارات المشار إليها .

ولوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على اقتراح محافظ البنك إذا رأى أنه من المناسب للحفاظ على سلامة أموال المودعين وأصول البنك ، أن يصدر قراراً مسبباً باستبعاد أي من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرى عموم البنك أو المديرين المسؤولين عن الأعمال المشار إليها في الفقرة السابقة .

وتسرى أحكام هذه المادة على فروع البنوك الأجنبية .

مادة ٣١: (مكرر ١) ينشأ صندوق التأمين على الودائع بالبنوك العاملة في مصر والمسجلة لدى البنك المركزي المصري ، ويكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ، ويخضع لإشراف البنك المركزي المصري ، ويكون مقره مدينة القاهرة .

ويصدر النظام الأساسي للصندوق بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء بعدأخذ رأي البنك المركزي المصري دون التقيد بالقوانين والنظم والقواعد المعمول بها في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام ، ويجب أن يتضمن النظام الأساسي على الأخص ما يأتي :

- ١- أغراض الصندوق ووسائل تحقيقها وتنظيم العلاقة بينه وبين البنك المركزي المصري .
- ٢- رسم العضوية وشروطها وقيمة الاشتراكات السنوية للبنوك الأعضاء .
- ٣- نظام العمل في الصندوق وتشكيل مجلس الإدارة .
- ٤- نظام ضمان الودائع وتحديد الحد الأقصى للضمان .
- ٥- الموارد المالية للصندوق وقواعد وأوجه الصرف منها .
- ٦- مراجعة حسابات الصندوق .

مادة ٣١: (مكرر ٢) : ينشأ مركز لإعداد وتدريب العاملين بالجهاز المركزي ،

يكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ، ويتبع البنك المركزي المصري ويكون مقره مدينة القاهرة ، ويختص المركز بالعمل على تنمية المهارات في الأعمال المصرفيه والماليه والفنديه للعاملين بالجهاز المصرفي والجهات العاملة في هذه الحالات بهدف مسيرة التطور العالمي .

وتكون موارد المركز من الآتي :

١. الاعتمادات التي يخصصها البنك المركزي المصري للمركز .
٢. الإعانات التي ترد إلى المركز من الجهات المختلفة، ويقرر مجلس إدارة البنك المركزي قبولاً لها.
٣. الاشتراكات التي تؤديها البنوك والأجهزة المختلفة لتدريب العاملين بها في المركز .
٤. أية موارد أخرى مقابل خدمات يؤديها المركز للغير .

مادة ٣٧: (مكرر) : يحظر على أي بنك منح العميل الواحد تسهيلات ائتمانية من أي نوع تجاوز في مجموعها ٢٥٪ من رأس المال المدفوع للبنك واحتياطياته .

وبعد صدور هذا القانون ، كان من المفيد والأصلح تجميع النصوص الجديدة والنصوص التي استبدلت من قانون البنك والائتمان رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٠ لعام ١٩٧٥ والقانون رقم ٥٠ لعام ١٩٨٤ في قانون موحد يشتمل على النصوص الأصلية والتعديلات التي أدخلت حتى يسهل الرجوع إلى قانون واحد ينظم العمل المصرفي ويضمن الاستقلال للبنك المركزي .

وعليه فقد صدر القانون الموحد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ليحل محل خمسة قوانين كان معمولاً بها قبل ذلك وهي :

- ١- قانون البنك والائتمان الصادر بالقرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .
- ٢- قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي والجهاز المصرفي .

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفى والنقد
الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

- ٣- القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية الحسابات بالبنوك .
- ٤- القانون رقم ٣٨ لعام ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى .
- ٥- القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ بتنظيم مساهمة القطاع الخاص فى رؤوس أموال بنوك القطاع العام .

المحور الثاني: نظرة عامة على قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد

بعد أن تناولنا التطور التاريخي لقانون البنك المركزي وجد المشرع انه من الأفضل أن يكون هناك قانون واحد ينظم العمل المصرفي بهدف تطوير الأداء المصرفي بما يواكب الاتجاهات العالمية ، وقد أخذ حقه من الدراسة على مدى سنوات طوال ، وقامت الحكومة خلالها بمتابعة المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، ومناقشة أهل التخصص المصرفي والقانوني على جميع المستويات . وفي نهاية المطاف خرجمت بقانون يهدف إلى تنظيم تدفق الأموال واستخداماتها من خلال مرجع واحد بدلاً من الخمسة المراجع الحالية التي تحكم الجهاز المصرفي .

ولذا سنقوم بالتعرض للقانون بصورة إجمالية ، فهذا القانون الموحد تم صياغته في سبعة أبواب و ١٣٥ مادة كالتالي :

الباب الأول : البنك المركزي :

أفرد لهذا الباب خمسة فصول وتسعة وعشرون مادة كالتالي :

الفصل الأول : أحكام عامة

تم تناول هذا الفصل من خلال أربعة مواد من (١) إلى (٤) :

تبغية البنك المركزي لرئيس الجمهورية، رئيس مال البنك وأن أموال البنك تعد أموالاً خاصة .

الفصل الثاني : أهمية البنك المركزي واحتياصاته

تم تناول هذا الفصل من خلال خمسة مواد من (٥) إلى (٩) :

أهداف البنك المركزي والوسائل التي تكفل تحقيق هذه الأهداف ، واحتياصات البنك وتعرض للمجلس التنسيقي الذي سيشتراك مع البنك المركزي في وضع السياسة النقدية .

الفصل الثالث : إدارة البنك المركزي :

تم تناول هذا الفصل من خلال سبعة مواد من (١٠) إلى (١٦) :

طريقة تعيين الحافظ ونائبه والوكلاء ، وتشكيل مجلس إدارة البنك ثم تناول الشروط المنطقية عليهم وتعرض بعد ذلك لصلاحيات مجلس إدارة البنك المركزي، وذكر بعد ذلك تمثيل محافظ البنك المركزي أمام القضاء والغير .

الفصل الرابع : النظام المالي للبنك المركزي

هذا الفصل عبارة عن سبعة مواد من (١٧) إلى (٢٣) تناولت الآتي:

بداية ونهاية السنة المالية للبنك، مراجعة حسابات البنك من خلال الجهاز المركزي للمحاسبات ، البيانات التي يعدها البنك (أسبوعي ، وخلال ٣ أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية) .

اعتماد الموازنة التقديرية للبنك من خلال مجلس إدارته، طريقة توزيع أرباح البنك، وذكر أن أموال البنك تعتبر أموالاً عامة في تطبيق أحكام قانون العقوبات.

الفصل الخامس : علاقة البنك المركزي بالحكومة وقواعد الإفصاح

تم تناول هذا الفصل من خلال ستة مواد من (٤) إلى (٢٩) تناولت الآتي:
البنك المركزي بالنسبة للحكومة وكيلًا ومستشاراً لها كما إنه بنك الحكومة حيث يعهد إليه بإصدار الأذون والسنادات الحكومية .

وتعرض هذا الفصل للتمويل المقدم من قبل البنك المركزي للحكومة بناء على طلبها ، والتقارير الدورية المقدمة إلى رئيس الجمهورية (ثلاثة أشهر ، سنوي) كما تعرض لمبدأ الإفصاح بالنسبة للإجراءات المتخذة بتطبيق السياسة النقدية .

الباب الثاني : تنظيم الجهاز المصرفي

أفرد المشرع لهذا الباب أربعة فصول وتسعاً وخمسين مادة كالتالي :

الفصل الأول : إنشاء وتسجيل البنوك :

تم تناول هذا الفصل من خلال ستة مواد من (٣٠) إلى (٣٥) كما يلى :

جميع البنوك في مصر خاضعة لهذا القانون ، ويحظر لأى فرد أو منشأة غير مسجلة طبقاً لأحكام هذا القانون مباشرة أوى عمل مصرفي .

مجلس إدارة البنك المركزي هو المنوط بالموافقة على تسجيل أية منشأة ترغب في مزاولة أعمال البنك شريطة أن تكون شركة مساهمة مصرية ، أن يكون رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لا يقل عن ٥٠٠ مليون جم وبالنسبة لفروع البنك الأجنبية لا يقل عن ٥ مليون دولار ، وللمجلس أن يرفض التسجيل بقرار مسبب في حالات معينة .

الفصل الثاني : الإشراف على إدارة البنوك

قد أفرد المشرع لهذا الفصل ثلاثة عشر مادة من (٣٦) إلى (٤٨) تضمنت تنظيماً لنشاط البنك تحت رقابة وشراف البنك المركزي وقد أحكمت المواد تنظيم ما يلى :

يصرح للبنوك والفروع الأجنبية أن تتعامل بالجنيه المصري ، كما يجب أن يحصل البنك المركزي على ضمان لجميع الودائع ، ويجب أن تكون للبنك أموال في مصر تعادل مقدار التزاماته مستحقه الأداء فيها ، علاوة على مبلغ لا يقل عن الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع كما نص المشرع أن لكل بنك سلطة تحديد معدلات العائد وتحديد أسعار الخدمات المصرفية دون التقييد بحدود ، تناول موضوع الاندماج بين البنك ، وأخذ موافقة المركزي في تعيين رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك وكذلك المديرين التنفيذيين في إدارات معينة .

وتناول اتحاد البنوك ومن خلال أربعة مواد تم تناول المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي وأهميته في إعداد وتدريب العاملين بالجهاز المصرفي .

الفصل الثالث : قواعد العمل لخصص في رؤوس أموال البنوك

أفرد المشرع لهذا الفصل سبع مواد من (٤٩) إلى (٥٥) تناولت الآتي:

قواعد تملك المصريين وغيرهم في رؤوس أموال البنك .

الفصل الرابع : الرقابة على البنوك وتأمين الودائع

أفرد المشرع لهذا الفصل ثلاثة وثلاثين مادة من (٥٦) إلى (٨٨) تضمنت تنظيمًا للرقابة على البنوك وقد أحكمت المواد ما يلى :

حدد البنك المركزي قواعد الرقابة والإشراف على البنوك مع مراعاة الأعراف المصرفية الدولية، حدد البنك شروط مقدم الائتمان، كما ذكر المعايير التي تستخدم في تصنيف المخاطر الائتمانية التي تتحملاها البنوك، وتنظيم معدلات السيولة في البنوك كما قام البنك المركزي بحظر التعامل في بعض العمليات، كما ذكر في هذا الفصل أن للبنك المركزي انشئ صندوق للتأمين على الودائع ونظام لتسجيل أرصدة التمويل والتسهيلات الائتمانية ونظام لتسجيل أرصدة التمويل المقدمة من شركات التأجير التمويلي وشركات التمويل العقاري.

الباب الثالث : إدارة بنوك القطاع العام

أفرد هذا الباب ثمانية مواد من (٩٦) إلى (٩٩) تناولت الآتي :

تشكيل مجالس إدارات بنوك القطاع العام ، ولكل بنك جمعية عامة يصدر تشكيلها بقرار من رئيس مجلس الوزراء ويرأس هذه الجمعية مثل غالبية رأس المال ويصدر بتحديده قرار من رئيس الجمهورية .

كما أنشأ القانون صندوقاً لتحديث أنظمة العمل في بنوك القطاع العام لتنمية مهارات وقدرة العاملين، كما سمح القانون بخصخصة هذه البنوك من خلال أسهم الملكية للقطاع الخاص .

الباب الرابع : الحفاظ على سرية الحسابات

هذا الباب يتكون من خمس مواد من (٩٧) إلى (١٠١) تناولت الآتي:

تكون جميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنهم في البنك سرية ولا يجوز الإطلاع عليها الا بناء على حكم قضائي، كما وضع القانون القواعد المنظمة لتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بمديونية عملاء البنك .

الباب الخامس : رهن الممتلكات والأصول للبنك

أفرد المشرع لهذا الباب أربع مواد من (١٠٢) إلى (١٠٥) عالجت الآتي:

أحكام الرهن الرسمي والرهن التجارى للمحال التجارية وقد ذكر القانون أن الرهن التجارى للمحال التجارية التى تقدم ضماناً للتمويل والتسهيلات الائتمانية يعد بعد توثيقه سندًا تنفيذياً، كذلك فى حالة وجود اتفاق يعطى للبنك بصفته دائناً مرتهاً الحق فى بيع الأوراق المالية إذا لم يقم المدين بالوفاء بمستحقات البنك وذلك بعد إخطار العميل بفترة محددة .

الباب السادس : تنظيم اصدار أوراق النقد وعمليات النقد الأجنبي

تناول المشرع هذا الباب من خلال فصلين واثني عشر مادة كالتالى:

الفصل الأول : تنظيم أوراق النقد

تناول المشرع هذا الفصل عبر خمس مواد من (١٠٦) إلى (١١٠) تناولت الآتي: يكون للبنك المركزي حق اصدار أوراق النقد وهذه الأوراق تكون لها قوة إبراء غير محدودة .

الفصل الثاني : تنظيم عمليات النقد الأجنبي

هذا الفصل يتكون من سبع مواد من (١١١) إلى (١١٧) تناولت الموضوعات الآتية:

التأكيد على حرية الاحتفاظ والتعامل في النقد الأجنبي لكافحة الجهات والأفراد شريطة أن يتم ذلك من خلال البنك وعلى أن تقتصر مهام شركات الصرافة على بيع وشراء النقد الأجنبي والشيكات السياحية ، ونص القانون بالنسبة لشركات الصرافة أن تتخذ شكل شركة مساهمة. كما ذكر القانون أن للجنيه المصري قوة إبراء غير محدودة في مجال التعامل في السلع والخدمات ويتحدد سعر صرفه مقابل العملات الأجنبية وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب، وينظم سوق الصرف الأجنبي وفقاً لقواعد يقرها مجلس إدارة البنك المركزي المصري ويقرها السيد رئيس مجلس الوزراء .

الباب السابع : العقوبات

اختتم هذا القانون بهذا الباب المكون من ١٨ مادة من (١١٨) إلى (١٣٥) تشتمل على الآتي:

يلتزم المشرع فيما سنه من سياسة عقابية ألا يكون هناك تجريم جنائي إلا للمخالفات التي ترتبط بأفعال جنائية كالتزوير والغش والتسليس مع توافر القصد والعمد. وفيما عدا ذلك فيكون العقاب إدارياً وتأديبياً داخل المؤسسة المصرفية ، على أن ذلك كله تجريه إدارة متخصصة بالبنك المركزي تقوم بفحص ودراسة المخالفات المصرفية قبل التصرف فيها جنائياً أو تأديبياً . كما اشترط المشرع إنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق إلا بناء على طلب من محافظ البنك المركزي المصري أو من رئيس مجلس الوزراء .

وقد استحدث المشرع إمكانية التصالح بين البنك والعملاء - حتى ما قبل صدور حكم بات - بشرط إتمام الوفاء بكامل حقوق البنك وفقاً لشروط التصالح^(*).

*) للمزيد يرجع إلى القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ (قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد)

المحور الثالث

الأشياء المستحدثة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد

١. دمج القوانين المتاثرة ووضعها في قانون واحد ضمن قواعد الشاطط المركزي.
٢. تبعية البنك المركزي لرئيس الجمهورية .
٣. استحدث القانون مجلس تنسيق يتولى التنسيق مع البنك المركزي في وضع السياسة النقدية ويشكل المجلس من قبل رئيس الجمهورية .
٤. خضوع جميع البنوك لقواعد رقابية موحدة ، حيث لم يعد هناك ما يسمى بالبنك المختص فقد ساوى القانون بين البنوك جميعاً وإن كان منها ما يمكّنه التمييز في توسيع نشاط معين ويختص به وهذا من قبيل التجويد .
٥. أن يتناقض البنك المركزي مثلاً عن الخدمات التي يؤديها للحكومة .
٦. تم إحلال كلمة توسيع أو تسهيلات ائتمانية بدلاً من كلمة قرض .
٧. ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لاً بنك عن خمسين مليون جنيه مصرى وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فرع من فروع البنك الأجنبية عن خمسين مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الحرة.
٨. يتم أخذ رأى محافظ البنك المركزي عند تعيين رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك وكذلك المديرين التنفيذيين المسؤولين عن الائتمان وإدارة المحافظ والمعاملات الخارجية بما فيها المبادرات والتفتيش الداخلي.
٩. ينشئ البنك المركزي نظاماً لتسجيل أرصدة التمويل المقدمة من شركات التأجير التمويلي وشركات التمويل العقاري لعملائها.
١٠. يعد البنك المركزي سجلاً لبيوت الخبرة القادرة على المشاركة في تقييم الضمانات المقدمة للبنوك.

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد

الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

١١. مجلس إدارة البنك المركزي أن ينح عائداً على الرصيد الدائن للبنوك الاحتفظ به لديه كاحتياطي وذلك بنسبة ما لديهم من ودائع.
١٢. ألا تتجاوز نسبة الائتمان التي يعطيها البنك لعميل واحد والآطراف المرتبطة به عن ٣٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك.
١٣. يبلغ البنك كل عميل من عملائه بكشف برصيد حسابه كل ثلاثة شهور على الأكثـر . وعلى العميل أن يرد بالموافقة أو الاعتراض على ما جاء بكشف الحساب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بالرصيد وتعتبر هذه المادة عتابة الغاء دعوى الحساب.
١٤. تشكل في كل بنك لجنة داخلية للمراجعة من أعضاء مجلس إدارة البنك تسمى «لجنة المراجعة» تقوم هذه اللجنة بمراجعة الإجراءات وأساليب المراجعة التي يتخذها البنك كنوع من أنواع الرقابة الداخلية للبنك من قبل رئاسته.
١٥. إنشاء صندوق لتحديث أنظمة العمل في بنوك القطاع العام وتنمية مهارات وقدرات العاملين فيها وتغطية نفقات إلهاقهم بالبرامج التدريبية المحلية والعالمية.
١٦. دور البنك المركزي المصري بالنسبة لبنوك القطاع العام أصبح رقيباً فقط وليس مالكاً.
١٧. دور البنك المركزي اخذ شكلاً أكثر وضوحاً حيث تحولت قراراته وتعليماته بموجب هذا القانون من شكل الخطابات الدورية إلى مواد قانونية .
١٨. إنشاء جهاز جديد للتحقيقات (إدارة متخصصة) بالبنك المركزي تضم خبراء في الشؤون المصرفية والاقتصادية والقانونية تتولى فحص ودراسة ما يحيله إليها المحافظ.
١٩. أجاز القانون مبدأ التصالح مع العمالء المتعشرين في أي حالة تكون عليهما الدعوى إلى ما قبل صدور حكم بات فيها وبشرط إتمام الوفاء بكل حقوق البنك وفقاً لشروط التصالح.

المحور الرابع

التعليق على بعض مواد قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد

بعد أن تناولنا القانون بصفة إجمالية سابقاً، يحتاج الأمر إلى تفصيل.. إلا أنها لا تستطيع أن تعرّض لكل مواد القانون بصورة تفصيلية وهذا سنتقوم بانتقاء بعض مواد القانون والتعليق عليها والتي يرى الباحث من وجهة نظره أنها جديرة بالقاء الضوء عليها.

نبدأ أولاً باسم القانون :

«البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد»

تعليق الباحث:

- لم يذكر القانون «المصري» بدون أي مبرر مستساغ فصار اسم القانون البنك المركزي فقط دون المصري وكأنها كلمة لا يجوز اقتراحها في القانون الجديد رغم أنه في كل القوانين السابقة مقتربة بالبنك المركزي، فهل هذا القانون الذي يتعرض له في مصر أم في بلد آخر، كما أن هذا قد يربّط آثاراً قانونية وخيمة ، إذ يمكن أن يقال أن أوراق البنوك المتداولة قد صارت مخالفة للقانون الجديد لأنها تتضمن الكلمة (المصري) في اسم البنك المركزي بالمخالفة لهذا القانون.
- كما سيتطلب مشاكل قانونية على المستوى الدولي باعتبار أن المحافظ يمثل البنك المركزي المصري أمام القضاء في علاقاته مع الغير .
- كما أن السندات الدولارية الخارجية (هذه السندات الدولارية ربويه إلا أن هذا ليس مجال بحثنا) المتداولة قد صارت مخالفة أيضاً لهذا القانون الجديد .

المادة الأولى:

ألغت خمسة قوانين (مذكورة - سابقاً)

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد
الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

تعليق الباحث :

هذا توجه محمود في مجال التشريع - كما ذكرنا سابقاً - تشريع واحد بدلًا من خمسة تشريعات.

المادة الثالثة :

مجلس إدارة البنك المركزي مد هذه المدة لمدة أو مدد أخرى لا تتجاوز ثلاثة سنوات^(١).

تعليق الباحث :

يتفق الباحث مع الدكتور / محيى الدين إسماعيل أن هذه العبارة فيها تكرار أربع مرات للمرة وللمدة معًا مما يجعل عبارة النص ركيكة وهو أمر ننزعه المشروع القانوني عنه .

الباب الأول : البنك المركزي

الفصل الأول : أحكام عامة

مادة ١ :

البنك المركزي شخص اعتباري عام يتبع رئيس الجمهورية .

تعليق الباحث :

ذكر في هذه المادة أن البنك المركزي شخص اعتباري عام أي تعني أنه فصل عن الجهاز التنفيذي للدولة .

وبطبيعة البنك المركزي لرئيس الجمهورية سوف تسمح له بعض الاستقلالية المطلوبة للرقابة على الأداء الحكومي فيما يخص السياسات النقدية والمصرفية ، والأخيلولة دون محاولة التأثير على قرارات المركزي من أي جهة ، كما تسمح له باصدار قرارات جمهورية تفتح له الأبواب المغلقة خاصة في مسألة تسوية المديونيات السابقة

(١) د. محيى الدين إسماعيل علم الدين . شرح قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد.

وطلب المدينين الماربين في الخارج وذلك عن طريق المعاهدات الدولية الالزمة لذلك وتحتاج هذه البعثة لإدارة البنك المركزي سلطات أوسع في إدارة السياسة النقدية ومراقبة الجهاز المصرفي وإدارة احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي والذهب .

ورغم كل هذه المزايا السابقة لتبعية البنك المركزي لرئيس الجمهورية إلا أن هذه البعثة لن تكفل قيامه بالدور المطلوب على الصعيدين المالي والنقدى للأسباب الآتية:

١. قد تكون قيداً على البنك المركزي إلى جانب بعض القيود الأخرى - التي ستعرض لها فيما بعد - وبذلك تحول الاستقلالية إلى إستقلالية منقوصة .

٢. ليست صواباً دائماً فرئيس الجمهورية بنص الدستور هو رئيس السلطة التنفيذية (الحكومة) وتبعية البنك المركزي ستكون تابعة للحكومة ، مما قد تسمح لها بالتدخل فيما لا يجب أن تتدخل فيه

٣. قد تنفي الاستقلالية عن الحكومة .

ومن الجانب العملي يقع على عاتق رئيس الجمهورية العديد من المسؤوليات الجسمام سواء السياسة الداخلية أو الخارجية وتركز في يده الكثير من السلطات لن يعطيه الوقت الكافي للبت في كل الأمور المتعلقة بسياسات وقرارات البنك المركزي - وكل هذا لن يؤدي إلى سير العمل بالطريقة المأموله .

ومن جانب آخر فرئيس الجمهورية لا يخضع للمساءلة السياسية من قبل مجلس الشعب وبالتالي فإن البنك المركزي لن يخضع للرقابة البرلمانية .

مادة ٣ :

رأس مال البنك المركزي المدفوع مليار جنيه مصرى و مجلس إدارته بالاتفاق مع وزير المالية تجنب نسبه من الأرباح السنوية لزيادة رأس مال البنك .

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد
الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

تعليق الباحث :

هذه المادة تلزم مجلس إدارة البنك المركزي أن يجنب نسبة من أرباحه بالاتفاق مع وزير المالية إلا أن هذه العبارة لم ترد عندما تناول المشرع بنوك القطاع العام حيث ذكر في المادة (٩٥) من هذا القانون.

«يؤول صافي أرباح هذه البنوك للخزانة العامة للدولة بنسبة حصتها وذلك بعد اقتطاع ما يتقرر تكوينه من احتياطيات أو احتجازه من أرباح». فهذا اتجاه لخصخصة بنوك القطاع العام في المستقبل.

مادة ٤ :

تعتبر أموال البنك المركزي أموالاً خاصة .

تعليق الباحث :

النص على اعتبار أموال البنك المركزي أموالاً خاصة ترد يد لما نص عليه في القانون الحالى والقوانين السابقة عليه بهدف عدم اختلاط أموال البنك التي ينبغي التصرف فيها وفق معايير المال الخاص عن الأموال العامة للدولة التي تكون الحكومة مسئولة عنها أو يدخل في دينها العام ، وعدم تحمل أموال البنك لآية التزامات أو مخاطر نتيجة تصرفات أو تعاقبات الحكومة مع الجهات الأخرى خاصة الأجنبية منها ، ومن جانب آخر جعلها أموال خاصة لتجنبها خطر الحجز عليها.

وعلى الرغم من ذلك نص القانون في مادته (٢٣) :

«تعتبر أموال البنك المركزي أموالاً عامة في تطبيق أحكام قانون العقوبات».

الفصل الثاني : أهمية البنك المركزي و اختصاصاته

مادة ٥ :

يعمل البنك المركزي على تحقيق الاستقرار في الأسعار وسلامة النظام المركزي في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة . ويضع البنك المركزي أهداف السياسة النقدية

بالاتفاق مع الحكومة وذلك من خلال مجلس تنسيقى يشكل من قبل رئيس الجمهورية وتحدد اللائحة التنفيذية نظام عمل هذا المجلس ويختص البنك المركزي بوضع تنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والمصرية .

تعليق الباحث :

هذه المادة من أهم المواد في القانون وقد أثير حولها جدل كثير لأنها تتعلق باستقلالية البنك المركزي^(٤) وبالجبل مجلس التنسيقى .

بالنسبة لاستقلالية البنك المركزي في وضع السياسة النقدية هناك مدرستان في هذا الصدد وهما:

١- المدرسة الأولى: تعطى الاستقلال التام للبنك المركزي وهي موجودة في الدول المتقدمة. فهي تترك البنك ليواجه التضخم وتحقيق السياسة النقدية ويستخرج منها سعر الفائدة .

٢- المدرسة الثانية : يتم فيها الاتفاق مع الحكومة في تحديد أهداف السياسة النقدية وترك حرية اختيار الأدوات للبنك المركزي وهذه موجودة في الدول النامية . فمثلاً قد ترى الحكومة أن معدلات البطالة مرتفعة وهذا يستلزم وجود سياسة مالية قد تختلف قليلاً مع السياسة النقدية .

والقانون يقول أن الهدف هو تحقيق الاستقرار في الأسعار فيتحققوا في الهدف ثم يقوم البنك المركزي بتحقيق الهدف بالتنسيق مع السياسة المالية .

• والبنك المركزي المصري يندرج تحت المدرسة الثانية حيث لا تعطى له الاستقلالية بالصورة الكاملة مثل الدول المتقدمة كأمريكا وألمانيا حيث لا يوجد لدينا التقدم الذي لديهم ولا حجم المدخرات الموجودة لديهم .

﴿ ليس مجال بحثنا التعرض لاستقلالية البنك المركزي فيأتي تعرضنا له من خلال التعرض لهذه المادة ، والباحث سيقوم إن شاء الله بإعداد بحث مستقل في هذا الموضوع .﴾

وهذا ليس محل اعتراض من الباحث حالياً ، فعلى الرغم من أهمية استقلالية البنك المركزي إلا أنها في النهاية مهما كان نظامها ومهما بلغ مداها وسيلة ليست غاية والوسائل تقاد بمعيار الملازمة والمنفعة بينما الأهداف تقاد بمعيار المفاهيم والاستراتيجيات ، فالوسيلة الأكثر ملائمة وفاعلية في تحقيق الأهداف تكون هي الأفضل ، والأهداف تقاد على خصائص الاقتصاد والاعتبارات الحاكمة فيه ، وعلى هذا النحو نجد أن أهداف السياسة النقدية أمر يرتبط بكل جوانب النشاط الاقتصادي - ذلك أن تلك الأهداف يجب أن تأتى متسقة ومنسجمة مع السياسات المالية والسياسات التجارية وأن تكون متفقة مع نصوص الدستور المصري - الذي يأخذ بعض ملامح النظام البرلماني.

* حيث تنص المادة ١٢٦ من الدستور المصري على الآتي:

«يقوم مجلس الوزراء بالاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تفيذها ، ويكون الوزراء مسئولين أمام مجلس الشعب ، وكل وزير مسئول عن أعمال وزارته».

وفيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية العامة فإنها تتضمن عدة عناصر تتكامل فيما بينها وتتكافئ على نحو يحقق الأهداف المرجوحة فتشمل هذه السياسة ، السياسة المالية بما تتضمنه من سياسة للإيرادات وللإنفاق ، والسياسة التجارية بما تتضمنه من أهداف للتجارة الخارجية ، والسياسة النقدية فيما يتعلق بأسعار الفائدة وأسعار الصرف وكمية القواد المتداولة ، فالسياسة النقدية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة .

ولا تستطيع أية حكومة أن تتخلى عن أحد عناصر هذه السياسة ، لأن ترك السياسة النقدية على سبيل المثال للبنك المركزي بعيداً عن أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، فالسياسة النقدية ليست أموراً فنية متفقاً عليها ، وإنما تتضمن في الواقع خيارات متعددة وبالتالي تطوى على تدبير سياسي للأولويات والأهداف ، فوضع السياسة الاقتصادية بشكل عام - ومن ضمنها السياسة النقدية - أمر سياسي يخضع

للمساءلة البرلمانية أمام مجلس الشعب وفقاً لنص المادة ١٢٦ من الدستور التي سبق الإشارة إليها .

ولذلك هذا القانون لا يستطيع أن يعطى البنك المركزي سلطة مطلقة لأن هذا يتعارض مع الدستور حيث مسؤولية وضع السياسة النقدية متوطة بالحكومة . إلا أنه يجب التفرقة بين وضع السياسة النقدية وآليات تنفيذها .

فمما لا شك فيه أن البنك المركزي له الاستقلالية التامة والكاملة في استخدام آلياته وإجراءاته في ضبط السياسة النقدية ، أما بالنسبة لوضع السياسة النقدية فليس للبنك المركزي أن يكون مستقلاً فيها ولكنه شريك للحكومة في وضعها من خلال مجلس تنسيقي يصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية يتفق على الأهداف العامة للسياسة النقدية ، ويترك للمركزي تحديد الأدوات المناسبة لتنفيذها .

• أما بالنسبة للمجلس التنسيقي .

فهو مجلس مستحدث لم تنص عليه القوانين السابقة بينما نص عليه القانون الجديد بهدف التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي في وضع أهداف السياسة النقدية وترك لائحة التنفيذية تحديد الهيكل الإداري والمالي لهذا المجلس وإطار عمله والآليات المتاحة له ، وهذا المجلس موضع اعتراضات كثيرة منها :

١- الشكوى كانت من قبل قائمة إزاء تدخل الوزير المشرف على شئون القطاع المصرفي ، فكيف إذا تجمع على الجهاز المصرفي ثلاثة أو أربعة وزراء ، لا شك في أن حجم التدخل يثير القلق ، ثم أن كل وزير من وزراء الجموعة الاقتصادية يعين مثلاً له في مجلس إدارة البنك المركزي فلماذا يتدخل هو من خلال المجلس التنسيقي ألا يكفي أن يعطى تعليماته لممثله .

ثم أن المسائل التي تعرض على مجلس إدارة البنك المركزي يجب البت فيها بالسرعة التي تتناسب مع الصناعة المصرفية ، ولا يجوز تأخيرها إلى أن تعرض على المجلس

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد
الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

التنسيقي ويتفق الباحث مع الدكتور / محيى الدين إسماعيل على إلغاء تشكيل هذا المجلس^(١).

٢- المجلس التنسيقي قد يفرغ استقلالية وضع السياسة النقدية من مضمونها ، فالبنك المركزي يشارك في وضع السياسة النقدية من خلال محافظ البنك مع المجلس وليس له سوى المشاركة فقط من خلال المجلس وعليه تنفيذ هذه السياسة حتى لو كان غير موافق عليها .

٣- الخوف من أن يكون المجلس التنسيقي نسخة كربون من مجلس إدارة البنك المركزي أو ما هو مبرر تكوين هذا المجلس في ظل وجود مجلس إدارة البنك المركزي فهو صاحب الاختصاص الأصيل في وضع أهداف السياسة النقدية كما أن هذا المجلس الأخير يضم ممثلين للحكومة.

* رغم هذه الاعتراضات فإنني أرى أنه لا مانع من تشكيل المجلس التنسيقي حيث أن هذا تقنين لوضع استمر على مدى ١٥ عاماً أو أكثر فيما عرف باسم المجموعة الاقتصادية الوزارية التي كانت تضم المجموعة الاقتصادية ومحافظ البنك المركزي ويجب مراعاة بعض الضوابط الآتية :

١- يجب أن يتضمن المجلس عدداً من الخبراء الاقتصاديين مساوياً لعدد الأعضاء الحكوميين بالمجلس ليكون هناك توازن مطلوب ودور فعال وایجابي للخبراء الاقتصاديين .

٢- ضرورة المساواة بين السياسة النقدية والسياسة المالية وعدم جعل هذا المجلس أدلة لاملاء الشروط والضغط على البنك المركزي لتغليب سياسة على أخرى. فيجب أن يكون هناك تناغم وتنسيق بينهما وصولاً إلى حالة التماذج والإندماج باعتبار

١) د. محيى الدين إسماعيل علم الدين . شرح قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد.

ان السياسيين تخلان في النهاية منظومة واحدة . والأمر في النهاية متزوك إلى ما بعد ظهور اللائحة التنفيذية وتفعيل دور هذا المجلس.

مادة ٦ :

يتخذ البنك المركزي الوسائل التي تكفل تحقيق أهدافه منها (ب) الدخول في عمليات السوق المفتوح .

تعليق الباحث :

تمثل عمليات السوق المفتوح أحدى وظائف البنك المركزي والتي تمثل في بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية ودفع الفوائد التي تستحق حملة تلك الأوراق بغرض التحكم في كمية النقود المتداولة، ففي حالة الرغبة في زيادة عرض النقود يقوم البنك بشراء الأوراق المالية وفي المقابل يقوم بالبيع عند الرغبة في تحفيض المعروض من النقود ويرى الباحث ألا يعتمد البنك المركزي على هذه الوسيلة خاصة في ظل ضيق حجم سوق الأوراق المالية في مصر عن استيعاب ومارسة هذا النوع من العمليات.

مادة ٩ :

للبنك المركزي أن يضمن التمويل والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك الخاصة لأحكام هذا القانون من البنوك والمؤسسات المالية والهيئات الأجنبية والدولية.

تعليق الباحث :

هذه المادة تحمى الاقتصاد المصري من شائعات مغرضة نفت في عصب الاقتصاد ، فعلى سبيل المثال في فترة الاقتصاد الاشتراكي عندما تأزمت الأمور ولم يكن لدى وحدات الجهاز المركزي ما يكفي لتغطية التزاماتها قبل العالم الخارجي من النقد الأجنبي اضطر البنك المركزي أن يرفض ضمان القروض وما استخدم من التسهيلات الأجنبية .

فهذا النص يشيع الثقة في الاقتصاد المصري بصفة عامة ، وهذا الأمر يعد ضروريًا ولازماً في الظروف التي تمر بها البلاد .

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد
الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

إلا أنه من المفروض أن هذا الضمان لابد أن يكون لنفعه عامة أو لمصلحة اقتصادية ولا يكون مجرد ضمان لالتزامات على اشخاص اعتبارية عامة .

الفصل الثالث

إدارة البنك المركزي

مادة ١٠ :

يكون للبنك المركزي محافظ يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

تعليق الباحث :

خلاف نص المادة من حكم يقتضى بعدم قابلية المحافظ للعزل بالمخالفة لحكم المادة (٦) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ، والمادة (٦) من قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ (لا يجوز عزل المحافظ خلال مدة تعيينه الأصلية أو المتجدد) .

وهذا معمول به في كل البنوك المركزية العربية في العالم .

فاغفال المشرع لما كان منصوصاً عليه في القوانين السابقة بشأن عدم قابلية المحافظ للعزل فهذه مغایرة في الصياغة وهي تعد مغایرة في الحكم مما يعني أنه يجوز عزل المحافظ وبذلك أصبح المحافظ قابلاً للعزل خاصة إذا عارض طلبات السلطة التنفيذية فكان يجب تحصينه من تعسف الحكومة ومحاولتها فرض سياسات نقدية خاطئة .

مادة ١٢ :

يكون للبنك المركزي مجلس إدارة برئاسة المحافظ وعضوية كل من :

- نائبي المحافظ .
- رئيس الهيئة العامة لسوق المال .
- ثلاثة أعضاء يمثلون وزارات المالية والتخطيط والتجارة الخارجية يختارهم رئيس مجلس الوزراء .

- ثانية من ذوى الخبرة المتخصصين فى المسائل النقدية والمالية والمصرفية والقانونية والاقتصادية يختارهم رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

- وفي حالة غياب المحافظ أو وجود مانع لديه يحل محله أقدم النائبين فإذا غاب حل محله النائب الآخر .

تعليق الباحث :

يكون مجلس إدارة البنك المركزي من بين أعضائه رئيس الهيئة العامة لسوق المال وهى الجهة المشرفة على البورصات المصرية ومن ثم نجد أن هناك مشاركة فى إصدار القرارات وهو ما يضمن فعالية السياسة النقدية فى تنشيط سوق المال سواء من حيث سوق الإصدار أو سوق التداول إلا أن تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي بصفة عامة تشكيل يخل بالأوضاع الجوهرية الداخلية فى البنك فعدد الأعضاء من خارجه أثنا عشر عضواً ومن داخله ثلاثة فقط وتكفى هذه المادة بحضور اجتماعات المجلس واحد من الثلاثة فى مقابلة الاثنى عشر الخارجيين أو أغلبيتهم مما يؤدى إلى إمكان إحداث تغيرات تهز كيان البنك وأوضاعه الداخلية الجوهرية بالأغلبية الخارجية لذلك كان يجب زيادة التمثيل الداخلى للبنك المركزي بإضافة وكلاء المحافظ إلى عضوية المجلس.

كما أن هناك ملاحظة أخرى على المجلس أنه يتكون من سبعة أعضاء حسب مناصبهم وثانية أعضاء من ذوى الخبرة وهم من غير المسؤولين، فإذا اجتمع هؤلاء الثمانية غالب الآخرون على أمرهم ، فهذه المادة جاءت حالياً من الصن المألف الذى يقضى بأنه في حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس.

وليس من قبيل التكرار أن تؤكد أن تشكيل مجلس الإدارة يعطى وزناً كبيراً لممثلى للحكومة مما يؤكّد أن الحكومة شريك أساسى فى وضع السياسة النقدية.

وكما ذكرنا من قبل أنه لا يوجد استقلالية كاملة للبنك المركزي ، وقد أكّد ذلك رئيس الوزراء حيث ذكر في مجلس الشعب .

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد
الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

«إن قانون البنك الجديد لن يمنح الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي وأنه سيكون مستقلاً فقط في تحقيق الأدوات»^(١).

الفصل الرابع
النظام المالي للبنك المركزي

مادة : ١٨

يعد البنك المركزي بياناً في نهاية كل أسبوع عن مركزه مقارنة بمركزه في نهاية الأسبوع ويعرض على مجلس إدارته وينشر هذا البيان في الواقع المصرية .

تعليق الباحث :

١. يجب أن ينشر هذا البيان في الصحف وأن يتم الإعلان عنه للجمهور .
٢. يجب ألا يكتفى البنك المركزي بهذا البيان ويجب أن تكون هناك شفافية في عرض أي بيانات .
٣. من الضروري أن يتضمن البيان الأسبوعي سعر العائد الذي يتعامل به البنك المركزي ، حيث أن البنك المركزي لا ينشر حالياً سعر العائد في أي نشره فيجب أن يعلم سعر العائد ، فقد ذكر في قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩
٤. في المادة ٥٠ بند ٣- فيجب العائد وفقاً للسعر الذي يتعامل به البنك المركزي.
٥. وفي المادة (٣٦٦) بند ١ - لا تنتج المدفوعات في الحساب الجاري عائداً إلا إذا اتفق على غير ذلك ويحسب العائد وفقاً للسعر الذي يتعامل به البنك المركزي وقت استحقاقه .

مادة : ٢١

يعد البنك المركزي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ما يأتي:

٢٠٠٣/٤/٦) عالم اليوم

أ - قوائم مالية للبنك عن السنة المالية .

ب- تقريراً عن المركز المالي للبنك .

تعليق الباحث :

من الواجب اتاحة الفرصة للنشر على الرأى العام وأن تكون هناك شفافية في عرض القوائم والتقارير المالية .

الفصل الخامس

علاقة البنك المركزي بالحكومة وقواعد الأفضاح

٢٥ مادة

يقوم البنك المركزي بأعمال مصرف الحكومة ويتقاضى مقابلًا عن الخدمات التي يؤديها لها وللأشخاص الاعتبارية العامة .

تعليق الباحث :

في المادة ٣١ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ وفي المادة ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٧٦ بالتنظيم الأساسي للبنك المركزي المصري ، يتولى البنك المركزي مزاولة العمليات المصرفية للحكومة ولا يتلقى أى أجر عن الخدمات التي يؤديها لها ففي القوانين السابقة لم يكن البنك المركزي يأخذ أجرًا مقابل خدماته للحكومة، أما القانون الحالي فقد أباح أخذ أجر، هل هذا اتجاه عام، كل شيء بمثابة؟

٢٧ مادة

يقدم البنك المركزي تمويلًا للحكومة بناء على طلبها لتغطية العجز الموسمي في الميزانية العامة وعلى ألا تتجاوز قيمة هذا التمويل ١٠٪ من متوسط إيرادات الميزانية العامة في السنوات الثلاثة السابقة وتكون مدة هذا التمويل ثلاثة أشهر قابلة للتتجديد لمدد أخرى مماثلة ويجب أن يسدد بالكامل خلال اثنى عشر شهرًا على الأكثر من تاريخ

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد

الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

تقديمه ويحدد الشروط الخاصة بهذا التمويل بالاتفاق بين وزارة المالية والبنك وفقاً لحالة النقد والائتمان السائدة.

تعليق الباحث :

وردت هذه المادة بنصها في القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ حيث نصت المادة (١٥) على الآتي: «يجوز للبنك أن يقدم قروضاً للحكومة لتغطية ما قد يكون في الميزانية العامة من عجز موسمى بشرط ألا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠٪ من متوسط ايرادات الميزانية العامة ..».

يلاحظ أنه في القانون القديم كان يقول (يجوز) أي الأمر جوازى للبنك المركزي. أم في القانون الجديد يقول (يقدم) فهل الأمر للبنك المركزي وجوبى أم جوازى؟ القانون القديم كان يقول «يقدم قروضاً»، أم في القانون الجديد يقول «يقدم قويلاً»، حيث وافق مجلس الشعب أثناء مناقشته لمواد القانون على حذف الكلمة قرض «لأنها توحى بشبهة المعاملة الربوية، وكما ذكر بعض علماء الأزهر الذين حضروا هذه المناقشة» أن لفظ القرض وما اشتقت منه لم يستعمل في الآيات القرانية إلا بمعنى الصدقة والإحسان إلى الفقراء ولذا استعمال القرض في قانون البنوك خاطئ ويجب استبداله بلفظ «تمويل» أو تسهيلات ائتمانية .

والمادة ذكرت أن هذا التمويل يتم بالاتفاق بين وزارة المالية والبنك المركزي فهل إذا لم يتم الاتفاق - هل يكون البنك المركزي مجرأً على تقديم هذا التمويل .

لا يجد الباحث أن تلجأ الحكومة للاقتراض من البنك المركزي ففرنسا على سبيل المثال منعت البنك المركزي أن يقرض الحكومة، فهذا التمويل يجب أن يتم في حالة الضرورة القصوى لأن هذه الأموال في النهاية أموال مودعين ومن ثم يجب أن تكون في الأمان حتى لا تمثل عبئاً على كل من الحكومة والأجيال القادمة وحتى لا يؤدى ذلك إلى فقدان الثقة في الجهاز المركزي وكما نعلم تراكمت ديون الحكومة لدى البنك المركزي بسبب هذا الافتراض حيث وصلت هذه الديون إلى ١١٣ مليار جنيه ، إلا أن الظروف

المالية - في الوقت الراهن - غير مواتية لإلغاء هذه المادة ، وقد ذكر وزير المالية: «أن هذه القروض تهدف لمواجهة احتياجات الأجور والمعاشات حين تحصيل موارد الموارضة».

والاقتصاد المصري يمر حالياً بحالة ركود اقتصادي وتباطؤ معدلات النمو وهذا الإلغاء قد يؤدي إلى إفلاس الحكومة ، إلا أنها نطالب الحكومة أن تسدد ما عليها من ديون وأن تلتزم بتطبيق القانون .

مادة : ٢٩

يفصل البنك المركزي عن الاجراءات المتتخذة لتطبيق السياسة النقدية وقرارته ذات الطبيعة الرقابية وتنشر هذه الإجراءات والقرارات في الواقع المصرية .

تعليق الباحث :

وجود سياسة نقدية واضحة يجب أن يتم الإعلان عنها للمجتمع وإن تناول الفرصة لنشرها على الرأي العام .

الباب الثاني : تنظيم الجهاز المصرفي

الفصل الأول : إنشاء وتسجيل البنوك

مادة : ٣٢ بند ٢

ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل عن خمسين مليون جنيه مصرى وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فرع من فروع البنك الأجنبية في جمهورية مصر العربية عن خمسين مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الحرة .

تعليق الباحث :

في العرف المصرفي لا يعد رأس المال هو الأساس في قوة البنك إلا أنه يعتبر بمثابة خط الدفاع الأول ضد أي مخاطر يتعرض لها البنك ولذلك نجد المشروع من البداية يحاول أن يجعل رأس مال البنك المصرية متفقاً مع التغيرات الدولية والظروف الاقتصادية

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد

الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

فنجد في قانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ينص على: «ألا يقل رأس مال البنك عن ٥٠٠ ألف جنيه مصرى» وفي القرار رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٧٦ المتعلق بالنظام الأساس للبنك المركزي نص القانون على:

«ألا يقل رأس مال البنك عن ٥ مليون جنيه مصرى» بينما في القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢، نص القانون على: «ألا يقل رأس المال المرخص به للبنك عن ١٠٠ مليون جنيه مصرى ورأس المال المدفوع عن ٥٠ مليون جنيه مصرى».

أما بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية يجب ألا يقل المال المخصص لنشاطها في مصر عن ١٥ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملات الحرة».

فزيادة رأس مال البنك في هذا القانون تعتبر خطوة في الاتجاه السليم لرفع مستوى أداء البنوك المحلية والأجنبية إلى المستوى الدولي لأن القواعد الجديدة للجنة بازل تتجه نحو مزيد من التقييد على البنوك التجارية في منح الائتمان حيث قررت رفع نسبة الملاءة الائتمانية من ٨٪ إلى ١٤٪.

فلذا زيادة رأس مال البنك يعد موضوعاً عالمياً لا يخص بنوكنا المصرية فقط فهناك سباق عالمي بين البنوك للوصول لمعايير كفاية رأس المال وفق مقررات جنة بازل.

ومن هذا المنطلق كان قرار البنك المركزي بضرورة الوصول إلى النسبة المقررة تدريجياً ، فقد طلب من البنوك زيادة معدل كفاية رأس المال من ٨٪ إلى ١٠٪ كمرحلة أولى وكان الموعد المحدد في نهاية ديسمبر ٢٠٠٣ ثم منح البنوك مهلة جديدة تنتهي في نهاية مارس ٤٢٠٠٤.

فمعيار كفاية رأس المال يعد ضرورة ملحة مع الاتجاهات العالمية والظروف الاقتصادية والمالية الراهنة ، خاصة في ضوء زيادة نسبة الديون المتعثرة أما لو ظلت نسبة الملاءة الائتمانية الحالية كما هي دون زيادة ستتحد من قدرة البنوك المصرية على توسيع المشروعات الكبيرة وعلى المنافسة ومن ثم فلا مفر من زيادة رؤوس الأموال طالما نريد أن يكون لنا وجود في عصر الكيانات الضخمة والعلوية والمنافسة في الخدمات وخاصة

في المجال المصرفي وكلما كانت البنوك قوية كلما كانت لديها القدرة - بفضل الله - على تحمل أية صدمات ، وقد اعترض البعض على زيادة رأس المال حيث ذكر أن :

«اشترط زبادة رأس المال خمس مرات يعتبر شرطاً صعباً في ظل ظروف الكساد ويجب تخفيض هذا المبلغ تشجيعاً للبنوك الصغيرة»^(١)، ولكن الباحث يرى أن هذا لا يعد شرطاً صعباً ويجب على البنوك أن تعمل على توفيق أوضاعها خلال الفترة المطروحة بالقانون (عام) ويجوز للبنك المركزي مدتها لفترة تصل إلى ثلاث سنوات أخرى كحد أقصى وهي تعد كافية ، وزيادة رأس المال يتم من خلال الاكتتاب العام لرأس المال في البورصة أو عن طريق الزيادة المباشرة من خلال المساهمين كما يمكن للبنوك ألا تقوم بتوزيع الأرباح وتضييفه إلى رأس المال .

وإذا لم تستطع البنوك أن تقوم بزيادة رؤوس أموالها فيجب أن تتم عملية الدمج والاستحواذ والبنك المركزي والحكومة يشجعان على الدمج .

وقد ذكر وزير المالية :

«أن زيادة رأس المال تحمل في طياتها رسالة إلى البنوك الصغيرة لتباحث جدياً موضوع الاندماج»^(٢) فجد أن القانون سيؤدي إلى زيادة حركة اندماجات البنوك وخاصة البنوك الصغيرة ومن مصلحتها الاندماج بأقصى سرعة ومن الأفضل أن يكون لدى كل بنك استراتيجية واضحة يحدد فيها مصادر الأموال الالازمة من المساهمين الحاليين أو مساهمين جدد فإذا لم يستطع تدبير الأموال الالازمة لزيادة رأس ماله فعلية أن يبحث في موضوع الدمج ويجب ألا يفرض على البنك الدمج الإجباري لأن هذا يعد نوعاً من العقوبة فيجب أن يتم الدمج بحرية كاملة ونتيجة دراسة شاملة .

١) د. أحمد شرف الدين . الأهرام الاقتصادي ٢٠٠٣/٤/٢١

٢) الأهرام الاقتصادي . العدد ١٧٨٩ - ٢٠٠٣/٤/٢١

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد
الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

• أما بالنسبة لزيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية فقد أدعى البعض أن هذه الزيادة مبالغ فيها حيث تصل إلى أكثر من ثلاثة أضعاف المبلغ السابق ومن الجائز أن يؤثر ذلك على بعض الفروع وتقرر الانسحاب .

ويرى الباحث أن زيادة رأس مال الفرع الأجنبي إلى ٥ مليون دولار أمريكي لا تمثل مشكلة في عالم البنوك . ولن يعجز الفرع عن تدبير هذا المبلغ فقد يقوم بتحويل الاحتياطيات الجموعة لديه إلى رأس المال أو أن يلجأ إلى تجنيب جزء من أرباحه وإضافتها إلى رأس المال أو قيام المركز الرئيسي للفرع الأجنبي بزيادة رأس ماله مباشرة والقانون منح هذه الفروع للبنوك الأجنبية مهلة سنة امتدت إلى ثلاثة سنوات أسوة ببنوك القطاع الخاص لزيادة رؤوس أموالها وتوفيق أوضاعها .

وإذا عجز الفرع بعد كل ذلك فعليه أن يقوم بالتصفية أو أن يحصل على موافقة البنك المركزي لتحويله إلى شركة مساهمة يشترك فيها مساهمون جدد وفي هذه الحالة يتحول الفرع الأجنبي إلى مجرد مساهم عادي ليس له أن ينفرد برسم سياسة الفرع .

مادة ٤٣ :

دون اخلال بسلطنة الجمعية العامة للبنك يتم اخذ رأى محافظ البنك المركزي عند تعيين رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك وكذلك المديرين التنفيذيين المسؤولين عن الائتمان وإدارة الحافظ والمعاملات الخارجية بما فيها المBADلات والتفتیش الداخلي ويكون أخذ الرأى على قائمة بالمرشحين تقدمها الجهات صاحبة الشأن للعرض على مجلس إدارة البنك المركزي .

تعليق الباحث :

قد يرجع السبب الرئيسي في صياغة هذه المادة بهذه الكيفية لقضايا الفساد التي تم الكشف عنها مؤخراً وكان السبب سوء الاختيار لبعض قيادات البنك ، لذلك حاول القانون أن يقوم بالاصلاح من خلال حسن اختيار القيادات الجديدة فهذا يعتبر شيئاً مموداً لأن الوقاية خير من العلاج خاصة بالنسبة للأمانة والنزاهة .

إلا أن هذا النص يتعارض مع القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الذي ينص على الآتي:

- يشكل مجلس الإدارة من المساهمين وفقاً لنسبة مساهمتهم كما يختص مجلس الإدارة بتعيين رئيس المجلس ونائبه والعضو المنتدب .

فهذا يعد اخاللاً بسلطة الجمعية العامة للبنك ، لأن الأصل في اختيار القيادات يرجع إليها.

- وتعبير أخذ الرأى على قائمة المرشحين الواردة في هذه المادة يعد تدخلاً كبيراً في شئون البنك الداخلية والأخرى أن تقوم إدارة البنك بالتعيين ويكون للبنك المركزي حق الاعتراض إذا تأكد لديه من خلال تحرياته أن هناك شخصاً معيناً غير ملتزم بالقانون أو عليه شباهات .

- وفي القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ ، كان يكتفى البنك بإخطار البنك المركزي بالتعيينات خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار التعيين .

إلا أن هذا القانون الحالي يلزم البنك أن يقدم قائمة بالمرشحين إلى مجلس إدارة البنك المركزي

مادة ٤٤ :

ينشأ اتحاد بين البنوك الخاضعة لهذا القانون ... وعلى كل بنك أو فرع بنك أجنبى خاضع لهذا القانون الانضمام إلى الاتحاد.

تعليق الباحث :

الاتحاد منشأ ومسجل فعلاً بالبنك المركزي بقرار وزير الاقتصاد رقم ١٩٨ لسنة ١٩٩٨ م.

وفي القانون السابق كان الانضمام للاتحاد اختيارياً أما في القانون الحالي جعل الانضمام اجبارياً فالانسحاب والفصل غير جائزين وهو وضع غير دستوري لأن الحرية للشخص الطبيعي والاعتباري ، تتطلب عدم فرض عضوية اتحاد عليه .

المواد ٤٥ - ٤٨ :

تناولت المواد من ٤٥-٤٨ المعهد المصرفي .

تعليق الباحث :

المعهد المصرفي بلا شك يعد واجهة حضارية مطلوبة حيث سيقوم بتحديث الجهاز المصرفي وتدريب الكوادر البشرية . والتدريب هو القضية المتعلقة بالمستقبل .. وبصناعة العقول القادرة على نقل أحدث ما وصل إليه العالم في مجال الصناعة المصرفية وتطبيق المعايير العالمية على الأداء المصرفي ومن خلال التدريب تكون البنوك قادرة على المنافسة مع العمل باتفاقية الخدمات المالية التي أقرت منظمة التجارة العالمية العمل بها في يناير ٢٠٠٥ ووقعت عليها مصر وكذلك اتفاقية (بازل ٢) والتي سيبدأ العمل بها مع بداية عام ٢٠٠٦ والتي لن يكون للبنوك الضعيفة أى دور عند تطبيقها بحيث ستكون السوق المصرفية مفتوحة أمام بنوك عاملة قادرة على المنافسة ، ومن خلال التدريب الفعال يتم خلق صف ثان لقيادات بنكية واحدة، تكون قادرة على تحمل المسئولية في المرحلة المقبلة لأن غياب الصف الثاني سوف يولد مشاكل إدارية كبيرة ، وعلى الرغم من الأهمية الحيوية لحال التدريب فإنه لا يوجد مبرر لادرار نص مواد المعهد المصرفي في القانون فقد أنشئ معهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي منذ بداية الخمسينات ولم يدرج في أى من القوانين السابقة .

فالعبرة ليست بالقوانين ولكن بالآليات التي تحكم تطبيق القانون على أرض الواقع، فالمعهد المصرفي صدر قرار بإنشائه في ظل القانون السابق رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ ولم تكن له الفاعلية المطلوبة ، فتأمل للمعهد المصرفي أن يقوم بالدور المطلوب منه .

الفصل الثالث

قواعد التملك لخصص في رؤوس أموال البنوك

مادة ٤٩ :

للمرسيين ولغيرهم تملك رؤوس أموال البنك دون التقييد بحد أقصى.

تعليق الباحث:

قانون البنك الجديد حمل مفاجأة غير متوقعة حيث نص على هذه المادة السابق ذكرها، فهذا النص يعني أنه ترك الباب مفتوحاً لغير المصريين في تلك رؤوس أموال جميع البنوك بما فيها البنوك العامة.

بينما في القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ نص على: «حواز زيادة نسبة ما يملكه غير المصريين من رءوس أموال البنك المشتركة والخاصة عن ٤٩٪ من رأس المال المصدر لأى بنك» فالتحديد مفيد حيث إن هذا النص لا ينطبق على البنوك العامة ولأنه لم ينص على ذلك في القانون الجديد فإنه يعني إمكانية خصخصة البنوك في أي وقت تراه الحكومة.

مادتي ٥٠ - ٥١ :

على كل شخص طبيعي أو اعتباري ..

تعليق الباحث :

في هذين المادتين تناول القانون شروط تملك أسهم البنك للمصريين ولغيرهم كالتالي :

- ١- ما يقل عن ٥٪ من رأس مال البنك دون التزام حتى بإخطار البنك المركزي .
- ٢- ما زاد عن هذه النسبة وحتى أقل من ١٠٪ فيلتزم بإخطار البنك المركزي .
- ٣- أما إذا جاوزت النسبة ١٠٪ فلا يجوز التملك إلا بموافقة مجلس إدارة البنك المركزي .
- ٤- وفي حالة الشخص الطبيعي تدرج حصة القريب حتى الدرجة الرابعة (أى حتى ابن ابن العم) في نطاق التملك .

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد
الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

وهناك شروط أخرى ، والمهم أن كل هذه الشروط تستهدف الحد من احتمالات السيطرة الفعلية على البنك حتى لا يمكن أي مالك أو مجموعة من تسيير أمور البنك بما يتواء مع المصلحة الشخصية .

الفصل الرابع

الرقابة على البنوك وتأمين الودائع

مادة : ٥٦

يضع مجلس إدارة البنك المركزي قواعد للرقابة والإشراف على البنوك والضوابط المرتبطة بنشاطتها طبقاً لأحكام هذا القانون مع مراعاة الأعراف المصرفية الدولية على أن تتضمن بوجه خاص :

الحدود القصوى للقيمة التسليفية للضمادات المقدمة مقابل التمويل والتسهيلات الائتمانية وتحديد آجال الاستحقاق.

تعليق الباحث :

من الأخرى أن يقوم بوضع الحدود القصوى للقيمة التسليفية ... أما تقدير الضمانات البنكية فيعتمد على الجدارة الائتمانية لكل متعامل وعما يختلف من شخص لأخر ومن بنك لآخر، أما النص بوضعه الحالى الذى يعهد بهذا الاختصاص للبنك المركزى فإنه يحرم البنك من المرونة المطلوبة فى ضوء معلوماتها عن كل متعامل.

مادة : ٥٧

يشترط لتقديم الائتمان للعميل أن يكون حسن السمعة ولديه موارد ذاتية كافية وأن تثبت الدراسات كفاية التدفقات النقدية المتوقعة لأنشطته للوفاء بالتزاماته.

وللبنك في الأحوال التي يقدرها أن يطلب من العميل تقديم ضمانات إضافية سواء عينية أو من أي طبيعة أخرى يقبلها البنك .

تعليق الباحث:

نظراً لجوانب القصور التي أسفرت عنها عملية صنع القرار الائتمانى المصرفي المصرى والتي أسهمت في افراز ظاهرة الديون المتعثرة فقانون البنك الجديد يتحدث عن نظرية الائتمان والتي تمثل في النظرة المستقبلية لقدرة المتعامل على سداد الالتزامات والوفاء بها فتحن دائماً في البنك كنا نظر إلى المتعامل وتاريخ نشاطه وضماناته ثم تخرج الائتمان.

إلا أن الضمانات يجب ألا يتتوسّع فيها لأن الضمانات بطبيعتها عقيمة .. فكم بنك حصل على حقه من رهن عقاري أو تجاري؟ وبعد كم سنة؟ وكيف؟ كما أن كثرة الضمانات تضعف من قدرة البنك على المتابعة .

ولذا أول شيء نص عليه القانون هو :

١- النظرة المستقبلية للمتعامل واشتراط توافر الجدارة الائتمانية للمتعامل بحيث يكون حسن السمعة ولديه موارد ذاتية كافية ، وأن تثبت الدراسات كفاية التدفقات النقدية المتوقعة لأنشطته للوفاء بالتزاماته ، إذن لا بد أن تضع البنك في اعتبارها الذمة المالية للمتعامل وتمثل هذه الشروط ضوابط عامة لسلامة القرار الائتمانى ويعتبر الضمان الوحيد للمشروع هو المشروع نفسه وقدرته على الاستمرار بما يعني أن الضمانات المختلفة التي يمكن أن يتضمنها عقد القرض يتبعن ألا تكون بديلاً عن شروط الجدارة الائتمانية التي يتحقق توافرها من خلال الدراسة الائتمانية التفصيلية فالضمانات قد تتحول في ظروف الكساد إلى جثة هامدة .

٢- كما أن القانون نص على أنه يمكن للبنك أن يطلب من المتعامل تقديم ضمانات إضافية ، فقد يتم اللجوء إليها لمواجهة المخاطر الناجمة عن امتداد القرض لفترة زمنية في المستقبل ما قد يكون من الصعوبة أو الاستحالة التنبؤ السليم بكل العوامل المؤثرة على الجدارة الائتمانية للمقترض .

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد
الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

مادة : ٥٨

يضع مجلس إدارة البنك المركزي المعايير الواجب التزامها في تصنيف ما تقدمه البنوك .

تعليق الباحث:

كان من المفروض في القانون أن يحدد المعايير بدقة ولا يجوز التعبير عنها بكلام هلامي أو عام ولا تترك للائحة التنفيذية ، فكان يجب تحديد ما هي الأشياء التي إذا ارتكبها البنك يعتبر مخالفًا .

مادة ٦٠ بند ٥ :

يحظر على البنك ما يأتي :

التعامل في المنقول أو العقار بالشراء أو البيع .

بالنسبة للبند (٥) كان يجب استثناء البنوك الإسلامية من هذا، حيث إن من أساليب استثمارها المراجة والمشاركة ويتطلب هذا التعامل مع العقار والمنقول .

مادة ٦١ :

يحظر على البنك تقديم تمويل أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانية أو ضمان من أي نوع لرئيس أو أعضاء مجلس إدارته ومراقبى حساباته أو أزواجهم أو أولادهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية .

تعليق الباحث:

هذه المادة تحقق فوائد كثيرة للبنوك فهي تعامل على منع الجاملات لأنها تحظر تقديم أي تمويل أو تسهيلات ائتمانية للمسئولين فيها أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية ومراقبى الحسابات .

علماً بأن القانون لم يكن يحظر على مراقبى الحسابات الحصول على تسهيلات ائتمانية كما كان يمنع الأقارب حتى الدرجة الرابعة ، وهذه المادة ترفع الحرج عن صغار

الموظفين في عملية المتابعة والإستعلام عن القيادات في البنوك ومطالبتهم بالأموال التي حصلوا عليها ، كما أن القانون لم يمنع هؤلاء الأشخاص تماماً من الحصول على قوييل من كل البنوك إنما يستطيعون الحصول على قوييل من بنوك أخرى إذا كانت شركاتهم تطبق عليها الشروط المطلوبة للحصول على هذه التسهيلات .

مادة : ٦٤

على كل بنك التأكد من أن التمويل والتسهيلات الائتمانية تستخدم في الأغراض وال مجالات التي حددت في الموافقة الائتمانية وأن يتبع ذلك .

تعليق الباحث :

البنوك الإسلامية لا تقدم مالاً وإنما تعامل بالبضاعة والسلع وهذه تستخدم في الأغراض المشتراء من أجلها ، وهذا يعتبر من صميم عملها وهذا نوع من أنواع المتابعة الذاتية ، أما بالنسبة للبنوك التقليدية فهي تقدم أموالاً فلذا يلزم متابعة العملاء ويتتحمل البنك مسؤولية مراقبة أوجه صرف هذه القروض .

مادة : ٦٦

ينشئ البنك المركزي نظاماً لتسجيل أرصدة التمويل المقدمة من شركات التأجير التمويلي وشركات التمويل العقاري لعملائها وتلتزم هذه الشركات بأن تقدم البيانات الالازمة في هذا الشأن للبنك المركزي كل ثلاثة أشهر على الأكثـر .

تعليق الباحث :

هذه اضافة جديدة لم تكن موجودة من قبل وتهدف إلى توسيع دائرة الحصول على المعلومات حيث يمكن للمتعامل أن يحصل على عقار من شركة التمويل العقاري ثم يقرض من البنك ثم يقوم بتأجير بعض الأجهزة والآلات تأجيرآ قوييلياً فكل هذا قد يؤدي إلى تعثر المتعامل ، ففي ظل القانون الجديد قبل أن يقوم البنك بمنح الائتمان يتم جمع المعلومات لحصر جميع أنواع الائتمان في صوره العديدة، فالبنك مانح الائتمان لابد أن يعرف ويلم بكل ما يرتبط بالمعامل طالب الائتمان، ولديه صورة متكاملة عن هذا

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد
الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

المعامل وعلى البنك أن يتحمل بعد ذلك مسؤولية التقييم التي على أساسها يحدد منح التمويل أم لا .

وهذا هو المقصود من تجميع المعلومات من خلال جهة واحدة تيسيراً للدراسات الائتمانية.

مادة ٦٨ :

يعد البنك المركزي سجلاً لبيوت الخبرة القادرة على المشاركة في تقييم الضمانات التي تقدم للبنوك .

تعليق الباحث :

بيوت الخبرة تساعد البنوك على التقييم الصحيح للمشروعات والأصول المرتهنة له مقابل منح الائتمان على أساس سليمة مما يجب ضياع أموال البنوك ، وتفوت الفرصة على المتعاملين المتلاعين الذين اعتادوا على شهادات الخبرة أو التشمين العشوائية (أو الشهادات المضروبة) بهدف الحصول على أعلى تمويل من البنك . واستعاناً البنك بأهل الخبرة والشمنين من خارج الإدارات المصرفية يكون لصالحها ويضمن عملية التشمين على أساس قيمة سوقية عادلة . ومكاتب الخبرة والشمنين تعتبر محايدة بين البنك والعميل ، أما إذا قام موظف البنك بتشمين أصول المتعامل فيعني أن البنك يعمل كخصم وحكم في وقت واحد وهذا غير سليم ، ووجود سجل معتمد لهؤلاء الخبراء تلجأ البنوك إليه أمر ضروري ومتبع في جميع دول العالم المتقدم.

والبنوك أحياناً تستعين بأكثر من بيت خبرة لتقييم الضمانات حتى تصل إلى القيمة الحقيقة للأصول المرتهنة للبنك ، وبيوت الخبرة تحرص على سمعتها لباقتها في الأسواق لذا فإنها تكون محايدة في تقييم وتشمين الأصول ، كما أن بيوت الخبرة هذه يتوافر لديها الكفاءات على أعلى مستوى ولها نشاط في الأسواق المحلية والعالمية .

ولو حاولت البنوك إنشاء إدارة للتقييم وبيت خبرة فهذا يمثل عبئاً عليها لأن الخبراء في هذه المكاتب تكاليفهم باهضة ، وحتى البنك التي يتوافر لديها إدارات

متخصصة في الخبرة والشرين من الأفضل لها الاستعانة بكتاب الخبرة والشرين الموجودة بالسجل المعتمد لدى البنك المركزي لمزيد من الدقة لصالح البنك والمعامل.

مادة : ٧١

تحديد نسبة الائتمان التي يقدمها البنك للعميل الواحد والأطراف المرتبطة به وفي جميع الأحوال يتعين ألا تتجاوز هذه النسبة ٣٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك.

تعليق الباحث :

تعتبر نسبة الـ ٣٠٪ مرتفعة للغاية خاصة بالنسبة للقطاع الاقتصادي المصري، فهذه النسبة قد تؤدي إلى أن ٣ أو ٤ أفراد يستنزفون هذه القاعدة الرأسمالية للبنك وقد يؤدي ذلك إلى تعرض البنك لمشكلات عديدة قد تؤدي إلى إفلاسه، وكلما قلت هذه النسبة كلما قلت درجة تعرضه للمخاطر حيث إن الترکز في نطاق الحفظة الائتمانية يعد أحد مصادر المشكلات المستمرة الخاصة بالائتمان في البنك.

• ويجب خفض هذه النسبة لتراوح من ١٠٪ إلى ١٥٪ وذلك تماشياً مع قرارات لجنة بازل .

ونلاحظ أنه في القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ كان يشترط ألا يقل رأس مال البنك المدفوع عن ٥٠٠٠٠٠٠٠ (خمسين ألف جنيه مصرى) وفي نفس هذا القانون كان يحظر في المادة (٢٧ مكرر) على أن يمنح البنك العميل الواحد تسهيلات ائتمانية تتجاوز في مجموعها ٢٥٪ من رأس مال البنك ، فعندما يتفاعل قانون البنك الجديد وتقوم البنك بزيادة رؤوس أموالها إلى ٥٠٠ مليون جنيه عندئذ قد تكون نسبة الـ ٣٠٪ التي يمنحها البنك للعميل الواحد والأطراف المرتبطة عالية جداً .

وأضاف القانون عبارة «الأطراف المرتبطة به» إلى عبارة «العميل الواحد» وهذه العبارة وردت في المواد الآتية:

المادة ٥٦ ، المادة ٦٧ ، المادة ٧١ وبذلك قطع القانون الطريق على التلاعب الذي كان يتم سابقاً وأضر كثيراً بالجهاز المصرفي.

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد
الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

- كما ألغى القانون الاستثناء المنوح للجهات الحكومية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال من نسبة الـ ٣٠٪ وهو ما يعني عدم التزام البنوك بتمويل الشركات الخاسرة بما يهدد بضياع أموالها الخاصة حيث إن معظم هذه الشركات تقوم بالسحب على المكشوف وتجاوزت بعضها تلك النسبة بأرقام فلكية مثل هيئة السلع التموينية.

مادة : ٧٨

يبلغ البنك كل عميل من عملائه بكشف برصيد حسابه كل ثلاثة شهور على الأكثر ، وعلى العميل أن يرد بالموافقة أو الاعتراض على ما جاء بكشف الحساب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بالرصيد ، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول فإذا لم يرد العميل خلال هذه المدة بما يفيد اعتراضه اعتبر موافقاً على صحة ما ورد بكشف الحساب ما لم يثبت العكس ولا يتطلب على رفع الدعوى التي يقيمه العميل ضد البنك لتحديد مقدار المبالغ المدين بها وقف أية إجراءات قضائية أو غير قضائية يتخذها البنك لاقتضاء مستحقاته لدى العميل، تطبيقاً للاتفاقات المبرمة بينهما وفي حدود المبالغ التي سبقت موافقة العميل عليها وذلك ما لم تأمر المحكمة المختصة بوقف هذه الإجراءات.

تعليق الباحث :

حتى يستطيع البنك التنفيذ على عميل له أو الحجز عليه لابد أن يكون الدين المتنازع عليه ثابتاً ومعلوم المقدار وحل وقت الوفاء وكان هذا شرطاً لازماً لاتخاذ الإجراءات ضد العميل، وهذا فتح الباب أمام بعض العملاء المتلاعبين لعرقلة تلك الإجراءات بتشكيكهم في قيمة الدين المتنازع بما يسمى «دعوى الحساب».

وهذه ثغرة قانونية ابتدعها أحد المحامين في عام ١٩٧٨ وانتشرت في القضاء بعد ذلك التاريخ فدعوى الحساب وسيلة للمماطلة والتسويف يحاول العميل من خلالها كسب الوقت الذي يتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ عاماً حتى ينتهي البت فيها فإذا انتهت لصالح البنك يقوم

العميل بدفع المبالغ المستحقة عليه مع فائدة لا تتجاوز ٥٪ فقط ويقوم بدوره باستغلال أموال البنك واستثمارها في أعماله الخاصة وهذا يؤثر على قدرة البنك في استثمار أموال مودعيها بصورة حسنة لا تتواء وتحديات المنافسة الشرسة التي يواجهها الجهاز المصرفي بعد تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات.

• كما أنه من المنطقى أن حالات التغى فى البنوك تتناسب طردياً مع الظروف غير المواتية فى السوق وحيث إن السوق يخيم عليه حالياً حالة من الركود الشديد ، ولذا ارتفعت نسبة عشر العملاء حيث وصلت إلى ٩٠٪ تقريباً من العملاء الذين تبدأ البنوك بمحاجاتهم بمستحقاتهم قضائياً فيلجاً أغلبهم إلى رفع دعاوى الحساب للمطالبة واستغلال الثغرات القانونية ، وعلى الرغم أن ٩٩٪ من قضايا الحساب شكليّة^(٤) فهذا الموضوع يمثل قلقاً للبنوك ويعرق حركتها في تحصيل أموالها وإدارتها بالصورة المأموله .

• وفي قضايا دعاوى الحساب قد يطلب المتعامل الزام البنك بتقديم كشوف الحساب منذ بدء التعامل ، وقد يكون هناك صعوبة بالغة في هذا الطلب.

فقد يكون التمويل المنوح للمتعامل مدته طويلة أو من فترة طويلة وكشوف الحساب قد يتم إعادتها كل خمس سنوات وفقاً لقواعد القانون المعول بها ، بل إن بعض البنوك تخلص من الكشوف الموجودة لديها كل عاميين أو ثلاثة أعوام ، ومثل هذا الإجراء كان يضعف مركز البنك أمام المحكمة ، وبالتالي قد تضييع مديونيات البنك لدى العميل ، فهذه المادة المستحدثة ستحدث ثورة في نظام المعاملات المصرفية وتضمن حق البنك والمتعامل معاً.

•)م/ محمد عبد الوهاب رئيس مجلس إدارة البنك التجارى المصرى العالم اليوم .

٢٠٠٣/٥/٢٥

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد
الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

• وعلى الرغم من هذه المادة مطلوبة لإيقاف العملاء المتلاعبين إلا أنها تتصادم مع نص في قانون التجارة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ . هو نص المادة (٣٠٤) بند ٢ .

«لا يقبل أى طلب لتصحيح الحساب ولو كان مبنياً على غلط أو سهو أو تكرار وذلك فيما يتعلق بالقيود التي نص عليها أكثر من ثلاث سنوات ما لم ينطر الموعد البنك خلال هذه المدة ، فقانون التجارة حدد مدة ثلاثة سنوات لمراجعة البنك بينما القانون الحالى حددها بـ ١٥ يوماً فقط ، كما أن هذه المادة تتضمن شبهة عدم الدستورية حيث أنها تمثل إذاعاناً للمتعاملين من جانب البنك ، وقد لا يتمكن أحد المتعاملين من مراجعة كشف حسابه والرد على البنك لتصحيح الخطأ نظراً لسفره مثلاً ، وفي هذه الحالة يصبح كشف الحساب الذى وضعه البنك نهائياً وعلى المعامل أن يذعن إليه مهما كانت به من أخطاء».

مادة : ٧٩

مجلس إدارة البنك المركزي في حالة تعرض أحد البنوك لمشاكل مالية تؤثر على مركزه المالي أن يطلب من إدارة البنك المتعذر توفير الموارد المالية الإضافية اللازمة في صورة زيادة رأس المال المدفوع أو إيداع أموال مساندة لدى البنك وذلك بالقواعد والشروط التي يضعها مجلس إدارة البنك المركزي وخلال المدة التي يحددها وإلا جاز مجلس إدارة البنك المركزي إما تقرير الزيادة التي يراها في رأس المال وطرحها للاكتتاب بالإجراءات والشروط التي يقررها، أو إصدار قرار بإدماج البنك في بنك آخر بشرط موافقة البنك المدمج فيه أو شطب تسجيل البنك المتعذر وذلك كله وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن ، ويعتبر البنك متضرراً لمشاكل مالية متى توافرت في شأنه إحدى الحالات الآتية:

- ١- عجز أصول البنك عن تغطية التزاماته بما يضر بأموال المودعين .
- ٢- الانخفاض الملحوظ في أصول البنك أو إيراداته بسبب مخالفة القوانين .

- ٣- اتباع أساليب غير سلية في إدارة نشاط البنك يترتب عليها الخفاض حقوق المساهمين بشكل ملموس أو المساس بحقوق المودعين .
- ٤- توافر دلائل قوية على أن البنك لن يتمكن من مواجهة طلبات المودعين أو الوفاء بالتزاماته في الظروف العادلة .
- ٥- نقص قيمة حقوق المساهمين في البنك عن المخصصات الواجب تكويتها .

تعليق الباحث :

هذه المادة تحتاج إلى تفصيل دقيق ومعايير ثابتة لأنها تركت مجلس إدارة البنك المركزي تحديد شروط وآجال توفيق البنك المتعثر لأوضاعه وذكرت كلاماً عاماً وهاماً بالنسبة للحالات التي يتعرض فيها البنك للمشاكل المالية على سبيل المثال:

- * ما هي الأساليب غير السلية في إدارة نشاط البنك بالتحديد ؟
- * ما هي الدلائل التي يقتضي توافرها لدى المركزي حول عجز البنك عن مواجهة طلبات المودعين والوفاء بالتزاماته في الظروف العادلة ؟

مادة (٨٢) :

تشكل في كل بنك لجنة داخلية للمراجعة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يختارهم المجلس كما تنشأ لجنة تنفيذية يشكلها مجلس إدارة البنك من بين أعضائه التنفيذيين والعاملين بالبنك ، ويجب أن تعقد لجنة المراجعة اجتماعاً كل ثلاثة أشهر على الأكثري حضوره مراقباً حسابات البنك .

تعليق الباحث :

تعد مراقبة ومتابعة أعمال الجهاز المصرفي أهم وأخطر من عملية منح الائتمان ذاتها، ولذا تطرق القانون بدوريه إلى أحد القضايا الإجرائية التي تتعلق بنظام العمل الداخلي للبنك وينتظاران تضبطها اللائحة التنفيذية .

مادة : ٨٧

ينشئ البنك المركزي صندوقاً يسمى صندوق التأمين على الودائع بالبنك تكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويكون له مجلس أمناء برئاسة محافظ البنك المركزي ويكون مقره مدينة القاهرة ويضم الصندوق في عضويته جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي.

ويصدر بالنظام الأساسي للصندوق قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح محافظ البنك المركزي .

تعليق الباحث :

لم تتضمن هذه المادة الهدف الأساسي من إنشاء هذا الصندوق ، وخاصة أن هناك صندوقاً أنشأ طبقاً للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ (المادة ٣١ مكرر) ولم يتم إلى الآن تفعيله أو العمل بأحكامه لعدم وضوح الرؤية لكيفية عمل الصندوق .

• وهل من المصلحة أن يكون هذا الصندوق جزءاً من نشاط البنك المركزي ، فيعد تكراراً ل الاحتياطي النقدي أو قد يكون من الأفضل الاكتفاء به أم يكون جهازاً مستقلاً عن البنك المركزي فهذا النشاط أقرب إلى نشاط التأمين ويختلف عن طبيعة البنك المركزي .

• وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون ظاهرياً يحقق نوعاً من الضمان لأموال المودعين حسب ما يتم في كافة الدول المتقدمة إلا أن آلية التأمين على الودائع في هذه الدول لا تكفل الحماية الكاملة للمودعين حيث تقتصر عادة على تعويض صغار المودعين أو تعويض كافة المودعين بحد أقصى معين بعكس الحال في ظل نظام التأمين الضمني على الودائع المعمول به حالياً والقائم على تدعيم البنك المركزي .

• وهناك جدل في الأدب الاقتصادي حول حدود ضمان هذه الصناديق على الودائع وجدواها ، فتجد أن القانون الحالي قد رخص مجلس أمناء هذا الصندوق في تحديد نطاق الضمان وتحديد الحد الأقصى له مما يعني أن ضمان البنك المركزي سوف لا

يكون مطلقاً كما في القانون السابق بل سوف يقتصر على ودائع معينة وبذاتها وبحد أقصى يضعه مجلس الأمناء.

فهذا الصندوق في حقيقة الأمر يعتبر انتقاصاً لحقوق المودعين ، فالاتجاه إلى الأخذ بنظام التأمين على الودائع يعكس الدعوة المتزايدة ، على صعيد الأدبيات المصرفية إلى تخلي البنوك المركزية عن دعم البنك الضعيف والسماح لها بالانهيار والخروج من المنظومة المصرفية ، بدلاً من الاستمرار في العمل في ظل نظام التأمين الضمني على الودائع الذي يتحمل تكاليفه الخزانة العامة.

من الوسائل الإسلامية المقترحة لضمان الودائع الاستثمارية «أن يتم إنشاء صندوق مركزى يديره البنك المركزى ويعطى منه أى خسارة محتملة للودائع، على أساس تكافلى ، بحيث يتحمل المودعون والمصاربون (البنك) الاشتراك المطلوب لتمثيل الصندوق وأن يكون العبء مناصفة فيعطي البنك بحصته احتمالات الخسارة الناتجة عن احتمالات التعدي والتقصير، ويغطي المودع بحصته مصادر الخسارة الأخرى بحكم الوجوب الشرعي في ضوء عقد المضاربة ، ويتم استقطاع ذلك من الأرباح القابلة للتوزيع على كل طرف منها»^(٤٣).

الباب الثالث

إدارة بنوك القطاع العام

مادة : ٨٩

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٤٣) من هذا القانون تخضع بنوك القطاع العام لذات الأحكام التي تخضع لها كافة البنوك الأخرى فيما عدا ما يرد من نص خاص في هذا الباب .

د . الغريب ناصر . أصول المصرفية الإسلامية

وفي جميع الأحوال لا تخضع هذه البنوك لأحكام قانون هيئات القطاع العام وشركته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

تعليق الباحث :

خصص المشرع الباب الثالث من القانون «إدارة بنوك القطاع العام» فهو لم يضع تعريفاً لبنوك القطاع العام ، والمفهوم ضمناً أنها البنوك العامة المملوكة بالكامل للدولة . أما بالنسبة لعدم خضوع هذه البنوك لأحكام قانون هيئات القطاع العام . فهذه الجرئية تحتاج لإيضاح كاف إذ يجب تناول أحكام القانون المستبعد لنرى البديل التي ستحل محلها . وهل هناك اتجاه لدى الحكومة لتأسيس بنوك قطاع عام جديدة؟ وهل تخضع في تأسيسها للقانون ١٥٩/٨١ ، أم أن سياسة الدولة تتجه إلى خصخصة تلك البنوك أو أجزاء منها ؟

ويبدو للباحث أن الاتجاه الثاني هو الأرجح ويفيد هذا ما ذكر في بعض الصحف أن الدولة ستتشي شركات قابضة ستتولى إدارة المال العام في بنوك: «الأهلي، مصر، القاهرة، الإسكندرية، التسمية الصناعية، العقاري المصري العربي»، وستقوم بالإشراف على إدارة البنوك العامة نيابة عن الدولة على أن تكون مهمتها متابعة تنفيذ برامج الإصلاح المالي والفنى لكل بنك لتلقي كل الأخطاء السابقة ، وتأسيس هذه الشركة يعتبر خطوة في اتجاه خصخصة البنوك ، وهذه الشركة يجب ألا تتدخل مع دور البنك المركزي كرقيب على البنوك أو أى جهاز رقابي آخر مثل الجهاز المركزي للمحاسبات بل يكون دورها مكملاً لأدوار الأجهزة الرقابية في الحفاظ على المال العام وضمان سلامته وأن يكون لها قدرة عالية في إدارة هذه البنوك لتساكم مع المستجدات الأخلاقية والدولية .

مادة ٩٣ :

يكون لكل بنك من بنوك القطاع العام جمعية عامة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الوزراء من بين ذوى الخبرة المصرفية والنقدية والمالية والاقتصادية والقانونية

ويرأس هذه الجمعية مثل مالك غالبية رأس المال المصدر ويصدر بتحديده قرار من رئيس الجمهورية .

تعليق الباحث :

الاقتراح بتشكيل الجمعية العامة غير واضح بقتضى نص هذه المادة حيث تشكل هذه الجمعية العامة لبنوك القطاع العام من ذوى الخبرة وهم جمِيعاً معينون بقرار من السلطة التنفيذية الممثلة للدولة بقرار من رئيس مجلس الوزراء . وبالتالي فإنهم على السواء يمثلون الملكية وهنا يثور التساؤل من بينهم من يمثل غالبية رأس المال كما يشير النص ، وقد كان فى القانون السابق يقوم مجلس إدارة البنك المركزى بدور الجمعية العامة لبنوك القطاع العام.

اسند القانون لرئيس مجلس الوزراء تشكيل الجمعية العامة لبنوك القطاع العام، وهذا يعني أن هذه البنوك ستكون خاضعة لسيطرة الحكومة رغم أنه سيكون بهذه البنوك مساهمات من القطاع الخاص حيث ورد في المادة ٩٤ من هذا القانون «يجوز للقطاع الخاص أن يتملك أسهماً في رؤوس أموال البنوك المملوكة بالكامل للدولة».

مادة ٩٤ :

يجوز للقطاع الخاص أن يتملك أسهماً في رؤوس أموال البنوك المملوكة بالكامل للدولة وفي هذه الحالة تسرى على البنك أحكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأوراق المالية والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادرة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

كما تسرى على البنك أحكام مواد الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا القانون.

تعليق الباحث :

هذه المادة من القانون تشير بعض الجوانب :

١- اجازة القطاع الخاص لتملك أي نسبة من أسهم هذه البنوك يجعلها غير خاضعة لأحكام الباب الثالث «إدارة بنوك القطاع العام».

ففي هذه الحالة تثور صعوبة كيفية تشكيل الجمعية العامة إذا تم على سبيل المثال بيع أي نسبة من رأس مال بنك القطاع العام وت تكون ١٠٪ للقطاع الخاص .

٢- هذه المادة يمكن أن تفتح الباب لتحول بنوك القطاع العام إلى بنوك خاصة في ظل عدم وضع حد أقصى . لما يجوز للقطاع الخاص تملكه في أسهم رؤوس أموال هذه البنوك ، مما قد يقضي على بنوك القطاع العام .

إلا أن القانون اشار في ثانياً هذه المادة أن تسرى على البنك أحكام مواد الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا القانون وهذه تعتبر إيجابية في القانون حيث وضع في مادته (٥٠) ضوابط للملكية في رأس المال وسوف تكون من خلال البورصة المصرية مما يفيد في نجاح وفعالية البورصة .

وهذه الضوابط تتمثل في أن تكون الملكية في رأس المال لا تزيد عن ١٠٪ بالنسبة للمستثمر الواحد و ٥٪ بالنسبة للأجانب وذلك مع وجود رقابة من جانب البنك المركزي وهيئة سوق المال على هذه البنوك لضمان الإفصاح والشفافية والتوافق مع المعايير المحاسبية المصرية والدولية .

مادة : ٩٦

ينشأ صندوق لتحديث أنظمة العمل في بنوك القطاع العام وتنمية مهارات وقدرات العاملين فيها وتغطية نفقات إدراجهن بالبرامج التدريبية المحلية والعالمية .

تعليق الباحث :

يجب أن يتم تفعيل هذه المادة بالصورة المأمولة حتى يتم تطوير الجهاز المركزي حيث أن هذا الجهاز عصب اقتصاد المجتمعات ويتسم بأهمية بالغة تزداد يوماً بعد يوم بالتطورات التي يشهدها العالم . ويجب أن يكون العاملون على دراية بهذه الصناعة المصرفية وتشابكها وتداخلها بين دول العالم المختلفة .

الباب الرابع

الحفظ على سرية الحسابات

مادة ٩٧:

تكون جميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم ومخزائهن في البنك وكذلك المعاملات المتعلقة بها سرية ولا يجوز الإطلاع عليها أو إعطاء بيانات عنها بطريق مباشر أو غير مباشر إلا بإذن كتابي من صاحب الحساب أو الوديعة أو الأمانة أو الخزينة أو من أحد ورثته أو من أحد الموصى لهم بكل أو بعض هذه الأموال أو من النائب القانوني أو الوكيل المفوض في ذلك أو بناء على حكم قضائي أو حكم محكمين.

ويسرى الحظر المنصوص عليه في الفقرة السابقة على جميع الأشخاص والجهات التي يخوّلها القانون سلطة الإطلاع أو الحصول على الأوراق أو البيانات المحظوظ افشاء سريتها طبقاً لأحكام هذا القانون ويظل هذا الحظر قائماً حتى ولو انتهت العلاقة بين العميل والبنك لأى سبب من الأسباب .

مادة ٩٨:

للنائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين الأول على الأقل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب جهة رسمية أو أحد من ذوى الشأن أن يطلب من محكمة استئناف القاهرة الأمر بالإطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن المنصوص عليها في المادة السابقة أو المعاملات المتعلقة بها إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في جنائية أو جنحة قامت الدلائل الجدية على وقوعها .

ولأى من ذوى الشأن في حالة التقرير بما في الذمة مناسبة حجز موقع لدى أحد البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون أن يتقدم بالطلب المشار إليه في الفقرة السابقة إلى محكمة الاستئناف المختصة .

وتفصل المحكمة منعقدة في غرفة المشورة في الطلب خلال الأيام الثلاثة التالية لتقديمه بعد سماع أقوال النيابة العامة أو ذوى الشأن .

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد
الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

وعلى النائب العام أو من يفوضه في ذلك من الحامين العامين الأول على الأقل وعلى ذى الشأن بحسب الأحوال اخطار البنك وذوى الشأن بالأمر الذى تصدره المحكمة خلال الأيام الثلاثة التالية لصدوره .

ويبدأ سريان الميعاد المحدد للتقرير بما فى الذمة من تاريخ إخطار البنك بالأمر المذكور .

ويكون للنائب العام أو من يفوضه من الحامين العامين الأول على الأقل أن يأمر مباشرة بالاطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن المنصوص عليها في المادة (٩٧) من هذا القانون أو المعاملات المتعلقة بها إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وفي الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ .

مادة ٩٩ :

يضع مجلس إدارة البنك المركزي القواعد المنظمة لتبادل البنوك معه وفيما بينها المعلومات والبيانات المتعلقة بمديونية عملائها والتسهيلات الائتمانية المقررة لهم ، بما يكفل سريتها ويضمن توافر البيانات اللازمة لسلامة تقديم الائتمان المصرفى كما يضع القواعد التي يلزم اتباعها لاعداد تقارير الفحص الشامل عن البنك تهيداً لبيع أسهمها كلها أو بعضها أو لاندماجها .

مادة ١٠٠ :

يحظر على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك ومديريها أو العاملين بها إعطاء أو كشف أية معلومات أو بيانات عن عملاء البنك أو حساباتهم أو ودائعم في شأنها أو تمكين الغير من الاطلاع عليها في غير الحالات المرخص بها بمقتضى أحكام هذا القانون .

ويسرى هذا الحظر على كل من يطلع بحكم مهنته أو وظيفته أو عمله بطريق مباشر أو غير مباشر على البيانات والمعلومات المشار إليها .

مادة ١٠١ :

لاتخل أحکام المادتين (٩٧ - ١٠٠) من هذا القانون بما يلى :

- ١- الواجبات المنوط أداؤها بمراقبى حسابات البنوك وبالاختصاصات المخولة قانوناً للبنك المركزى .
- ٢- التزام البنك بإصدار شهادة بأسباب رفض صرف الشيك بناء على طلب صاحب الحق .
- ٣- حق البنك فى الكشف عن كل أو بعض البيانات الخاصة بمعاملات العميل الازمة لاثبات حقه فى نزاع قضائى نشأ بينه وبين عميله بشأن هذه المعاملات .
- ٤- ما تنص عليه القوانين والأحكام الخاصة بتنظيم مكافحة غسل الأموال .

تعليق الباحث :

تناول القانون الحالى فى المواد من (٩٧) إلى (١٠١) الحفاظ على سرية الحسابات وهذه هي نفسها المواد الواردة فى التشريع القائم بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ فى شأن سرية الحسابات بالبنوك .

• وما يؤسف له أن القانون الجديد للحفاظ على سرية الحسابات هو نفسه القانون المطبق منذ ١٣ سنة ، والذى واجه منذ إصداره فى ذلك الوقت بعض الانتقادات الحادة حول اللبس فى تفسير بعض أحكامه .

• والقانون المنشئ عام ١٩٩٠ صدر بشئ من العجلة والسرعة دون استشارة ذوى الخبرة والجهات المعنية به وعلى رأسها اتحاد البنوك ، ولذا أحاطت بعض جوانبه النقص ، ونظرًا لأن القانون الحالى صدر بعد ١٣ سنة من القانون السابق فكان أخرى به أن يتفادى هذه العيوب وهى :

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد
الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

١- نص الفقرة الأولى من المادة (٩٧) جاءت غير كافية لغطية منظومة السرية وذلك لأن السرية يجب ألا تقتصر فقط على حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وإنما للبنك ذاته له أسراره الخاصة والتي يتلزم الموظفون بعدم افشائها (محفظة الأوراق المالية ، المعادن النفيسة ، خطط البنك المستقبلية ، بنود الميزانية قبل اعلانها ، حسابات البنك لدى المراسلين .. وخلافه) .

٢- عبارة «أو بناء على حكم قضائي» الواردۃ فى نفس المادة ، جاءت هذه العبارة مبهمة وتحتاج إلى إيضاح فما هو المقصود بالحكم القضائي ؟
هل هي الأحكام التمهيدية التي تصدر في الدعاوى ؟ أم الأحكام القضائية القاطعة؟ فكان يجب أن تعالج هذه الفقرة .
٣- نص الفقرة الثانية من هذه المادة أيضاً .

«يسرى الحظر المنصوص عليه في الفقرة السابقة ... » جاءت هذه العبارة مطلقة في شأن الحظر المنصوص عليه بما في ذلك الجهات التي يخول لها القانون سلطة الإطلاع أو الحصول على البيانات، وكان من الأجلدر بالقانون استثناء تلك الجهات من الحظر لأن القانون الذي يحكمها يفرض على موظفيها عدم افشاء الأسرار التي علموا بها بحكم عملهم.

٤- العبارة الواردۃ في المادة : ٩٨ :

«أن يطلب من محكمة استئناف القاهرة» الأمر الذي يكلف الجميع مشقة الانتقال إلى القاهرة حتى إذا كانوا من مناطق بعيدة ونائية للحصول على حكم استئناف القاهرة وهذا ما يتضمن مع القانون الذي يهدف إلى التسهيل والتيسير على المتخاصمين .

لذا فإنه من المفترض أن يسند القانون طلب الحصول على أيه بيانات أو معلومات لكل من النائب العام أو من يفوضه من المحامين العاديين كل في نطاق اختصاصه

وأن يكون طلب إفشاء السرية غير مقتصر على محكمة استئناف القاهرة خاصة أنه أصبح بكل محافظة محكمة وإن لم تكن محكمة استئناف فمأمورية تابعة لها .

٥- في المادة ١٠١ بند (ب) :

«النظام البنكي بإصدار شهادة بأسباب رفض صرف الشيك بناء على طلب صاحب الحق».».

وحيث أن قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ في المادة (٥١٨) أطلق على هذا الشهادة (بيان) فيحسن عدم الاختلاف في المسميات حيث تكون القوانين الاقتصادية متجانسة .

باب السادس

تنظيم إصدار أوراق النقد وعمليات النقد الأجنبي

الفصل الأول

تنظيم أوراق النقد

مادة ١٠٧ :

يكون للبنك المركزي دون غيره حق إصدار أوراق النقد .

تعليق الباحث :

يختص البنك المركزي دون غيره بحق إصدار أوراق النقد حيث إنه يجب أن يقابل أوراق النقد بصفة دائمة وبقدر قيمتها رصيد يمثل غطاء كاملاً له وحيث إن القانون اختص البنك المركزي بإصدار أوراق النقد فما هو سند وزير المالية في إصدار عمارات أو الأوراق فئة الخمسة قروش أو العشرة قروش ؟

مادة ١١٠ :

يودع الذهب والنقد الأجنبي والأصول المكونة لغطاء الإصدار في القاهرة أو في الخارج.

تعليق الباحث :

بالنسبة لإيداع غطاء الإصدار في الخارج يجب أن يتوقف فالتجربة أثبتت عدم وجود أمان في بنوك الخارج خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر.

الفصل الثاني

تنظيم عمليات النقد الأجنبي

تناول قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد تنظيم عمليات النقد الأجنبي من خلال سبعة مواد فقط (من المادة ١١١ إلى المادة ١١٧) واننى أتسائل هل هذه المواد السبع ترقى إلى القوانين النقدية التي صدرت خلال الخمسين عاماً الماضية والتي بدأت بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وانتهت بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ .

فأهل القانون لديهم رأى في هذا الموضوع، وهو أن هذه المواد غير كافية وقد ذكر أحدهم: أنه ليس من المصلحة احتسنا الرقابة على النقد من قانون البنك المركزي الجديد، بينما تفرض الرقابة على النقد في جميع دول العالم^(٥) ونظراً لأن هذا ليس مجال بحثي فاكتفى بالتعرض لبعض هذه المواد .

مادة ١١١ :

ويكون التعامل داخل مصر شراءً وبيعاً في مجال السلع والخدمات بالجنيه المصري .

تعليق الباحث :

التعامل بالجنيه المصري يعد انتصاراً للعملة الوطنية واحتزامها ولا بد أن يحظر التعامل بالعملة الأجنبية داخل مصر فالتعامل بالعملة الوطنية مسألة لا تقبل المساومة من أجل تعزيز وضعها أمام العملات الأجنبية ، وبعض المحاكم في مصر كانت لا تعترف بالأوراق التجارية التي تحرر بعملة أجنبية باعتبار أن ذلك يمثل انتهاناً للعملة الوطنية .

مادة ١١٢ :

يصدر بالقواعد والأسس المتعلقة بتنظيم سوق النقد الأجنبي عرضاً وطلبأً قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك المركزي ويتحدد سعر الصرف للجيئه المصري مقابل العملات الأجنبية بتفاعل قوى العرض والطلب على سوق النقد الأجنبي في ضوء القواعد والأسس المشار إليها .

تعليق الباحث :

هذه المادة تؤكد أنه لا تراجع عن سياسة تحرير الصرف التي تم إطلاقها في ٢٩ يناير ٢٠٠٣ فقد ترك سعر الصرف لآليات العرض والطلب .

ودور البنك المركزي في تنظيم سوق الصرف يقتصر على الاقتراح أو إبداء الرأى أما القرار يصدر من قبل الحكومة متمثلة في رئيس الوزراء ، وقد انفرد البعض انفراد الحكومة بإصدار قرار تحرير سعر الصرف وخاصة أن هذا الأمر يتعلق بإدارة السياسة النقدية .

وهذا النقد جانبه الصواب فالبنك المركزي يدير وينفذ السياسة النقدية أما اختيار النظام الملائم لسعر الصرف فهو من حق الحكومة .

وهذه ليست بدعة مصرية فالقرارات المتعلقة بسعر الصرف في أمريكا تصدر عن وزارة الخزانة الأمريكية وليس بنك الاحتياط الفيدرالي ، وعلى مستوى أوروبا فإن مجموعة وزراء المالية والاقتصاد هم الذين يقررون السياسة النقدية لدول الاتحاد الأوروبي ، وما يدل على ذلك التجربة الحالية في بريطانيا ، حيث تخطط الحكومة البريطانية برئاسة بلير لإجراء استفتاء حول الانضمام لعملة اليورو - وبالتالي فإن بنك لندن المركزي - أحد أعرق البنوك المركزية العالمية - لم ينفرد بالقرار الخاص بانضمام بريطانيا للعملة الأوروبية الموحدة واعتبر أن ذلك شأن يتعلّق بالحكومة.

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد

الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

• وطالما تعرضا لنظام سعر الصرف تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام يجب أن يكون أكثر مواكبة للتغيرات السريعة وألا يكون الجنيه المصري مرتبطاً بالدولار الأمريكي فقط بل ينبغي أن يرتبط بسلة عملات (الدولار واليورو والين الياباني).

وتقويم نظام سعر الصرف الذي تم في بناء الماضي يحتاج إلى بحث في ذاته ليس هذا مجاله ، إلا أنها نستطيع أن نقول أن هذا النظام وضع نهاية لنظام ثبيت سعر الصرف الذي تم اتباعه منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مطلع التسعينات.

فعلى الرغم من أن توقيت القرار كان مفاجئاً إلا أن القرار في ذاته لم يكن مفاجأة لأن محاولات الحكومة في السنوات الماضية كانت تحاول إضفاء مزيد من المرونة على نظام الصرف إلا أنه لم يكن كافياً فكانت هذه الخطوة الأخيرة .

ولكن من خلال التطبيق العملي أتضح أنه ليس تحريراً بالمعنى المتعارف عليه وأنه مزيج من التحرير والتقويم المدار والدليل على ذلك أن السوق الموازية ما زالت موجودة حتى الآن.

مادة ١١٥ :

يلزم أن تتخذ شركة الصرافة شكل شركة مساهمة وأن تكون جميع أسهمها اسمية مملوكة لمصريين وأن يكون غرضها الوحيد مزاولة عمليات الصرافة ويكون رأس مال شركة الصرافة المدفوع بالكامل لا يقل عن عشرة ملايين جنيه .

تعليق الباحث :

شركات الصرافة حالياً جزء من سوق النقد ، والحكومة لا تستطيع التراجع عن فكرة هذه الشركات لأنها عنوان التحرر الاقتصادي من ناحية وأنها ملزمة بوجودها طبقاً لتعليمات صندوق النقد الدولي ، وقد أنشئت شركات الصرافة منذ عام ١٩٩١ وكان رأس مال الشركة حينئذ مليون جنيه ، وجاء القانون الجديد ليزيد رأس مال شركة الصرافة عشرة أضعاف ليصبح ١٠ مليون جنيه بعد أن كان رأس مال الشركة ٢٠ مليون جنيه في مشروع القانون وتم التخفيض إلى ١٠ مليون جنيه ، وقد اختلفت

الآراء حول هذه الزيادة بين مؤيد ومعارض ولكل منهما أدلة ، ونستطيع أن نلحظها في الآتي :

أدلة المعارضين :

- ١- زيادة رأس مال شركات الصرافة إلى ١٠ مليون جنيه اجراء غير مبرر على الإطلاق لأن من المعروف أن رأس مال شركات الصرافة يدور يومياً ويتم التعامل فيه بشكل يومي .
- ٢- زيادة رأس المال ستؤدي إلى ضرر لهذه الشركات (عدد ١٢٦ شركة) فقد تؤدي لتصفية البعض وما يستتبع ذلك من تسريح وتشريد البعض مما يؤدي إلى زيادة البطالة .
- ٣- لا توجد خطورة على هذه الشركات من حجم رأس مالها الحالي (مليون جنيه) حيث أنها نتيجة تحديد رصيد التشغيل لكل منها من قبل البنك المركزي متناسب مع رأس المال لا تستطيع أن تضارب في العملات ولا أن تحفظ بها لفترات طويلة حتى لا تتعرض لانهيارات مفاجئة في أسعار العملات بل على العكس تماماً فإن زيادة رأس مال هذه الشركات ستيح لها زيادة كبيرة في رصيد التشغيل مما يمكنها عندئذ من الاحتفاظ بقدر كبير من العملات والمضاربة عليها وقد تتعرض حينئذ لخسائر كبيرة .
- ٤- هذه الشركات عادة لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لواجهة المعرض والمطلوب من العملات والدليل على ذلك أن أغلب هذه الشركات تودع ما يزيد على ٨٠٪ من رؤوس أموالها ودائع لدى البنوك لعدم الحاجة إليها في العمليات اليومية .
- ٥- معظم شركات الصرافة حجم نشاطها محدود وخاصة خلال السنوات القليلة الماضية والتي زادت فيها معدلات الركود والكساد والتي انعكست على حجم نشاط الشركات وانخفاض معاملاتها .

أدلة المؤيدین :

- ١- زيادة رأس مال شركات الصرافة سيكون أمراً إيجابياً سيحقق التوازن والملاعة المالية ورفع مستوى الأداء .
- ٢- زيادة رأس المال سيؤدي إلى تقليل عدد هذه الشركات مما يؤدي في النهاية إلى مزيد من الانضباط وسهولة المراقبة والمتتابعة خاصة أن البعض منها كان يمارس أعمالاً تعارض مع أهداف الاقتصاد المصري .

وبعد عرض آراء المؤيدین والمعارضین

أرى أن تظل الشركات القائمة تعمل في ضوء النظام القديم ، وتطبق زيادة رأس المال على شركات الصرافة الجديدة التي ستنشأ وبذلك تفادى جميع النتائج والانعكاسات .. وقد تكون هناك انعكاسات سلبية على المناخ الاقتصادي فقد ترى المؤسسات الدولية أن ذلك سيؤثر على الاستثمار ويعد تراجعاً من جانب الحكومة في التسهيلات والمزايا التي كانت منحتها من قبل .

الباب السابع

العقوبات

مادة ١٣١ :

لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بناء على طلب من محافظ البنك المركزي أو طلب من رئيس مجلس الوزراء .

تعليق الباحث :

هذه المادة كفلت الحماية الكاملة لموظفي البنوك حيث تنص على عدم جواز إحالة أي موظف إلى جهات التحقيق إلا بعد إذن من محافظ البنك المركزي أو من رئيس مجلس الوزراء وهذا سيؤدي إلى وقف الأيدي المترفة .

مادة ١٣٢ :

تنشأ إدارة متخصصة بالبنك المركزي تضم خبراء في الشؤون المصرفية والاقتصادية والقانونية تولى فحص ودراسة ما يحيط بهما الحفظ مما يتلقاه .

تعليق الباحث :

قرار سليم إنشاء هذا الجهاز المهم حتى نتجنب ما حدث في الجهاز المركزي مستقبلاً ، فقد كانت إدارة الرقابة على البنك تولى هذه المهمة ولكن ما حدث في هذه الإدارة أن عجزت أن تراقب كل عمليات البنك بالصورة السليمة نتيجة نقص عدد المفتشين أو نقص كفاءتهم أو مستوى تدريسيهم .

ومن مهام هذه الإدارة المتخصصة أن تقوم بكشف الأخطاء وتضمن التعرف على أي خطأ داخل البنك ، فجهة التحقيق المتخصصة - هي جهة فنية تتولى فحص ما يحيط بهما الحفظ ويقوم هذا الجهاز بالتأكد أنه إذا كانت شروط منح الائتمان مطابقة أم غير مطابقة وهل الدراسات الائتمانية التي منح البنك بمقتضاها للمتعامل كانت خطأ أم صواباً.

فوجود مثل هذا الجهاز يقنن الدور ويعهد به إلى هذا الجهاز المتخصص باعتباره لجنة خارجية فنية .. ووجود هذا الجهاز المشتمل على خبراء أكفاء في الشؤون المصرفية والقانونية سيجعل رفع القضايا وتحويل المختصين إلى النيابة عمل لا تشوّه شائبة بقدر الإمكان على أساس أن هذا الجهاز هو الذي سيقوم بإعداد قرار الاتهام من خلال متخصصين لديهم المعلومات الصحيحة وهم دراية تامة بالعمل المركزي والقدرة على كشف الأخطاء ، وهذا من شأنه أن يعطي الثقة للعاملين بالبنك وهو أيضاً في صالح المتعاملين الملزمين ، فمن صالح المتعامل أن يكون البنك صارماً في إجراءات الائتمان لأن خلاف ذلك سيؤدي إلى التعثر .

مادة ١٣٣ :

للبنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون التصالح في الجرائم المشار إليها في المادة

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد

الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

١٣١ منه ولو كان قد صدر بشأنها الطلب المنصوص عليها في هذه المادة وذلك في أية حالة تكون عليها الدعوى إلى ما قبل صدور حكم بات فيها وبشرط إتمام الوفاء بكامل حقوق البنك وفقاً لشروط التصالح .

ويحرر عن التصالح محضر موثق يوقعه أطرافه وتكون له قوة السند التنفيذي .

تعليق الباحث :

هذه المادة من المواد التي أثارت جدلاً ونقاشاً كبيرين وقد ظهر فيها رأيان :

الرأي الأول : المعارض على هذه المادة :

المعشر الغير جاد نقدم له طريقاً سهلاً وسريعاً وقانونياً لذهب أموال البنك والاستيلاء على المال العام ، ففي هذه المادة يحيط التصالح بين البنك وصاحب الشأن على نحو واسع غير محدد لمعنى التصالح .. فقد أجازت تصالح البنك مع المتعامل رغم وجود بعض الجرائم المعقاب عليها قانوناً عند الحصول على الائتمان من البنك مثل التزوير أو النصب أو الاحتيال عند تقديم طلبات الائتمان أو تهريب الأموال المقترضة إلى الخارج أو عدم استخدامها في الغرض المحدد من قبل المتعامل عند طلب الحصول على التمويل أو التسهيل الائتماني وفقاً للدراسات المقدمة .

فعلى سبيل المثال : يستطيع متعامل ما أن يقوم بتزوير كمبيالات أو يقدم ميزانيات غير سليمة (مஸروبة) ويقدمها إلى أحد البنوك ويحصل بموجبها على تسهيل ائتمانى أو توسيع من البنك ثم يتوقف عن السداد وعندما يتقرر احالته إلى النيابة ينتظر صدور الحكم ، فإن كان الحكم قاسياً يقوم بالسداد وتسقط عنه جريمة التزوير ، أما إذا كان الحكم مثلاً بسجنه سنة أو سنتين فقد يتحمل ذلك مقابل احتفاظه بالملايين التي نبهها .

الرأي الثاني الموافق على هذه المادة :

١- هذه المادة لا تسمح بالاعتداء على أموال البنك ، ولا تفتح الباب مطلقاً من الإعفاء من جرائم أرتكبت إنما تشكل أساساً جيداً للتسوية .

٢- سوف يستفيد من نص هذه المادة أولئك المتهمون الذين ما زالوا رهن التحقيق وسوف تشجع الماربين من رجال الأعمال المتعشرين للعودة لتسوية أوضاعهم، فهذا النص سيحافظ على ثروة مصر وعلى قوة أداء الجهاز المركزي واسترداد أموال المجتمع من ناحية ، ومن ناحية أخرى هذا التصالح وإقالة رجال الأعمال من عزتهم لاستمرار عمل المصانع بدلاً من غلقها وتسریع العمال مما يؤدي إلى زيادة البطالة .

٣- هذه المادة ربطت انهاء الدعوى الجنائية بدفع الديون المستحقة وهذا الحل متوازن ومنطقي وهو يحفظ حقوق البنك من ناحية ويراعى اعتبارات النظام العام التي تتطلب عدم التهاون في المال العام .

٤- هذا البديل أكثر واقعية من اتخاذ الإجراءات البوليسية للعودة من خلال الانتربول (البوليس الدولي) وكما أن هذا النص يضع الأمور في نصابها السليم، لأن المتعشرين ليسوا كلهم نصابين ، فالمتعشرون وقعوا تحت خطأ سببه: أ- إما المقترض نفسه لسوء إدارته .

ب- وإنما لأن البنك نفسه لم يدرس المشروع دراسة سليمة ، حيث إن الدراسة الوعيée لجدوى المشروع هي الضمانة الأساسية لاسترداد البنك لأمواله .

ج- وإنما مناخ الدولة حيث عدم استقرار النظم والإجراءات قد يؤدي إلى تعاشر المتعاملين، وليس أدل على ذلك من أن عدم استقرار سوق الصرف كان سبباً في خلل الأعمال وتحقيق رجال الأعمال خسائر كبيرة .

وقد يكون الخطأ الذي تسبب في التعثر هو هذه الأسباب الثلاثة وهذا هو الأمر الغالب وبعد استعراض الأراء المختلفة ، أرى أن هذه المادة تعتبر نقطة ايجابية في القانون إذ أقرت نظام الصلح في المنازعات التي تقوم بين البنك ومتعامليه ، وتجدر الإشارة أنه يجب عدم الخلط بين التصالح المنصوص عليه في هذه المادة من قانون البنك وبين الصلح الذي ينظمها القانون المدني فالصالح :

قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد

الأستاذ / محمد عبد العزيز حسن

في قانون البنك يقصد به وجود دعوى جنائية مرفوعة على مدين متهم بعدم سداد القروض التي حصل عليها نتيجة تواطؤ وتزوير واستغلال نفوذ يتيح له المشرع فرصة إنهاء الدعوى الجنائية واغفاءه من العقاب الجنائي بسداده جميع المالك المدين بها قبل صدور حكم باتضنه ، فالتصالح لا يقوم إلا بقصد جريمة قدم مقتفيها إلى العدالة ومتى ثبتت المحكمة عليه بعقوبة جنائية مع الزامه بردا ما عليه، هنا يتدخل قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد ويسعى إلى التصالح برفع الدعوى وإنهاء العقوبة الجنائية إذا تم سداد الدين جميعه من أصل وفائدة وتعويضات قبل أن يصبح الحكم باتا .

بينما الصلح:

يعالج وجود نزاع حقيقي حول بعض عناصر المديونية فالنزاع حول أصل الدين أو على سعر الفائدة وخل هذا النزاع ودياً يتنازل كل طرف عن بعض ما يدعوه وغالباً ما يتم ذلك بعد تقييم كل طرف لما لديه من قوة حجته وقوة دليله إذا رفع الأمر إلى القضاء.

إذن التصالح المطلوب لن يؤدى لاعتداء المعاملين على أموال البنك فلن يكون تنازلاً عن أصل المديونية إلا أنها تقترح أن يكون تطبيق هذا النص مقصوراً على ما تم منحه من ائتمان قبل صدور القانون الجديد حتى لا يستمر العبث بالمستندات المزورة أو الضمانات المضروبة أو الضمانات الصورية أو الميزانيات المضروبة من أجل الحصول على الائتمان بدون وجه حق ومن ثم عدم اسقاط هذه الجريمة حتى وإن حدث التصالح، ومن ثم يتم رد المزورين أو المحتالين على البنك للحصول على أموالها بنية عدم السداد وتهريب الأموال للخارج .

فالقانون يفتح صفحة جديدة لتسوية جميع الأوضاع السابقة وفي نفس الوقت يمنع تكرار حدوث النصب والاحتيال والتزوير للحصول على الائتمان في المستقبل .

بعد أن قمنا باستعراض بعض مواد القانون وقمنا بالتعليق عليها لا يسعنا إلا أن نذكر بعض الملاحظات العامة وهي :

- ١- البنوك الإسلامية الموجودة في مصر تعتبر جزءاً أساسياً في الجهاز المصرفى ومنها ما هو منشأ منذ أكثر من عشرين عاماً وكذلك توجد فروع إسلامية كثيرة لبنوك ربوية وهذه البنوك الإسلامية والفروع لها طبيعة خاصة فهي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويوجد في كل بنك أو فرع إسلامي هيئة مستقلة للرقابة الشرعية ، فكان من المتوقع أن يوجد في قانون البنك الجديد باب عن هذه البنوك والفروع الإسلامية يراعى طبيعة نشاطها فعلى سبيل المثال من أساليب الاستثمار في البنوك الإسلامية المشاركة والمرابحة وفيهما يتولى البنك لفترة طويلة الأصل محل التعامل ، كما أن هناك بنوكاً مركبة على مستوى العالم الإسلامي لديها في قانونها قسم خاص عن البنوك الإسلامية مثل : بنك الكويت المركزي»^(*).
- ٢- كان من المفترض أن لا تنظر القضايا المصرفية أمام محاكم جنائيات عادية وإنما أمام دوائر خاصة للفصل في القضايا المصرفية والاقتصادية سريعاً ، مع إعداد جيد للقضاة الذين سيتولون نظر القضايا المصرفية بالتحديد لأن استيعاب دور البنوك وكيفية العمل داخلها يحتاج إلى خبرات خاصة قد لا توافر لدى جميع القضاة الذين يتولون نظر تلك القضايا.
- ٣- إلى أن تنشأ هذه الدوائر الخاصة كان من الممكن أن تتضمن عقود الاستثمار (الائتمان) شرطاً ملزاً بإحالة النزاع إلى التحكيم والتزام كل طرف بقرارات المحكمين.
- ٤- كان يجب أن يتضمن القانون ما يكفل للبنوك حق الامتياز على الديون في حالة العسر حرضاً على أموال وحقوق المودعين ولاستمارية استثمار تلك الأموال.
- ٥- يجب أن يتزامن مع قانون البنك الجديد وجود قاعدة معلومات دقيقة وشاملة على مستوى القطاع المصرفى.

- ٦- تطوير الخدمات المصرفية من حيث الكم والكيف وتطوير نظم التشغيل والنظم المالية والإدارية.
- ٧- ميكنة كل العمليات المصرفية ، وربط فروع كل بنك معاً في مختلف الأماكن من خلال الانترنت وفي مرحلة متقدمة ربط كل البنوك بعضها بعض .
- ٨- تسمية المهارات والقدرات والمعارف لمختلف الموارد البشرية على مستوى القطاع المصرفى وفق آليات وبرامج تدريبية فعالة ومؤثرة .

وفي النهاية نوضح أن العبرة ليست بجودة المواد القانونية ولكن بالآليات التي تحكم تطبيق القانون على أرض الواقع والتي قد تخيّل أجود التشريعات إلى مجرد نصوص على الورق فقط .

الخاتمة

يعد القطاع المصرفي من أهم الركائز الأساسية في تمويل الاقتصاد ، ولذا أولى المشروع هذا القطاع بالأهمية فقام بإصدار قانون موحد يختص بكلة الشؤون المصرفية في الاقتصاد المصري ، وقد تناولنا هذا القانون من خلال أربعة محاور حيث تناولنا في المحور الأول نظرة سريعة على التطور التاريخي لقانون البنك المركزي وفي المحور الثاني تناولنا نظرة عامة على قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد ثم تعرضنا في المحور الثالث إلى الأشياء المستحدثة في قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد .

بينما تناولنا في المحور الرابع التعليق على بعض مواد قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد وهذا المحور أخذ الحيز الأكبر في البحث لأهميته فهذا القانون الجديد قمت صياغته في سبعة أبواب وعدد مواده ١٣٥ مادة ولا نستطيع في بحث واحد أن نقوم بالتعليق على كافة المواد ، وإنما اختار الباحث بعض هذه المواد الذي رأى من وجهة نظره أنها تستوجب القاء بعض الضوء عليها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المراجع

- الغريب ناصر - أصول المصرفية الإسلامية دار أبواللو للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ١٩٩٦ م.
- محبي الدين إسماعيل علم الدين - شرح قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد بحث غير منشور.
- الأهرام الاقتصادي - العدد ١٧٨٩ - ٢٠٠٣/٤/٢١ .
- اتحاد المصارف العربية - العدد يوليو ٢٠٠٣ .
- جريدة العالم اليوم - إعداد مختلف.
- قانون التجارة - رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ .
- قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ .
- قانون البنوك والائتمان الصادر بالقرار ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .
- قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي والجهاز المركزي.
- قانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية الحسابات بالبنوك.
- قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل الأجنبي.

